الجلســـة الأولى

الأبحـــاث :

موقع القطاع الخاص فى ايديولوجية النظام السياسى فى مصر

أ٠د٠ اسامة الغزالى حرب

التعقيب على البحث :

أ٠د٠ جـــلال أمين

موقع القطاع الخاص فى أيديولوجية النظام السياسى فى مصر

١٩٥٢ ـ ١٩٨٨

د٠ أسامة الغزالى حرب

تقـــديم :

منذ أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر ، واقامت نظامها الجديد، فان هويه ذلك النظام انما تحددت بموقفة من « القطاع الخاص » ربما اكثر من أى شىء اخر ٠ فهو قد أصبح اشتراكيا (أو شبه إشتراكى) عندما أمم المشروعات الخاصة ، وحد من نمو القطاع الخاص ، وأصبح انفتاحيا (أو شبه رأسمالى) عندما نبذ التأميم واتاح الفرصة لنمو القطاع الخاص ٠٠وفى الحالة الأولى ، عرفت مصر التنظيم السياسى الواحد القائم على تحالف قوى الشعب ، واقامت علاقة خاصة مع الاتحاد السوفيتى ٠ وفى الحالة الثانية ، عرفت مصر التعدد الحزبى ، واقامت علاقة أشد خصوصية مع الولايات المتحدة ٠ غير أن هذا لا يعنى ـ بمعنى ما ـ أولوية للاقتصاد على السياسة ، بل ـ على العكس ـ فان ثورة يوليو جاءت للتعامل مع الاقتصاد كموضوع للسياسة واعتبرت تأثيره عليها خطأ ينبغى أن يصحح ٠٠ ومع ذلك ، فان التطورات الاقتصادية ما لبثت أن تركت بصماتها بقوة على السياسة ، ليعود الجدل بينهما يأخذ مجراه المنطقى ويطبع حياتنا الراهنة ٠

فى هذا الاطار ، تسعى تلك الورقة الى الحديث عن موقع القطاع الخاص ، فى ايديولوجية النظام السياسى فى مصر ، فى الفترة منذ ١٩٥٢ حتى الآن ٠ وهى بذلك ورقة فى السياسة وليس فى الاقتصاد ، وتتحدث عن القطاع الخاص كموضوع للسياسة وليس كصانع لها ، وتتحدث عن اللحظة الراهنة ولكنها تربطها بالأصول ٠ ولا يقصد بالحديث عن القطاع الخاص هنا مجرد ملامح رؤية النظام السياسى له ، وانما أيضا خصائص تلك الرؤية ، وتطورها ، وأسباب هذا التطور ٠

ولما كان من الاجدى وضع هذه الرؤية للقطاع الخاص ، فى داخـل الاطار العام لأيديولوجية النظام السياسى ، والتى ترتبط بدورها بخصوصيته

الاجتماعية والطبقية ، فان خطة البحث هنا سوف تبدأ بالحديث عن الملامح « الأولية » للنظام وأيديولوجيته قبل الانتقال الى تعقب موقفه من القطاع الخاص ، ومراحله المتوالية ٠

النظـــام السـياسى :

عندما أطاحت ثورة يوليو بالنظام القديم ، وأقامت نظامها البديل ، شمل التغيير الأساس الدستورى للحكم ، وشكل النظام السياسى ، الا أن جوهره ومركز الثقل فيه كان هو انتقال السلطة السياسية فى المجتمع المصرى من أيدى قوة اجتماعية معينة ، الى قوة اجتماعية أخرى ، أى من أيدى طبقة كبار ملاك الأراضى ، والرأسمالية الصناعية والتجارية ، الى أيدى الطبقة الوسطى الصاعدة ، بتدبير وقيادة ابنائها فى القوات المســـلحة بالدرجة الأولى ٠ وبعبارة أخرى ، فقد أمسكت بمقاليد الحكم فى مصر «نخبة»(١) سياسية جديدة ، مثلت حجر الزاوية للنظام السياسى ، وتحددت ملامحها الأساسية من الزاوية التى تهمنا هنا ـ بانتمائها الطبقى ـ أولا ـ وطابعها العسكرى ـ ثانيا ٠

١ ـ والواقع أن مصير « الطبقات المتوسطة » كان موضع احدى نقاط النقد الهامة للتحليل الماركسى لتطور الطبقات فى المجتمعات الرأســـمالية الحديثة ، ففى حين تنبأ ماركس بأن الهوة الاجتماعية بين الطبقتين الرئيسيتين (البرجوازية والبروليتاريا) سوف تزداد اتساعا وان الشرائح الوسطى من السكان فى تلك المجتمعات سوف تختفى فى غمار هذه العملية ، الا أن الهوة بين البرجوازية والبروليتاريا لم تتسع بالشكل والاثار التى تصورها ماركس ، كما أن الشرائح الوسطى أو الطبقة المتوسطة بقيت وتدعمت فى سياق النمو الاقتصادى واسع النطاق ، وزيادة الحاجة الى خدمات اجتماعية متعددة وحديثة ٠

على أن اتساع وتدعيم الطبقات المتوسطة فى المجتمعات المتخلفة فى الفترة المعاصرة انما استند الى عوامل أخرى ترتبط بظروف تلك المجتمعات والتى تتبدى ـ فى الأساس ـ فى الضآلة النسبية للطبقتين المرتبطتين بالانتاج الحديث ، أى « البروليتاريا الصناعية » و « البرجوازية » وقد تعـــددت التصنيفات لتلك الطبقات المتوسطة وضمنتها عناصر عديدة مثل الموظفين وأصحاب المهن الحرة والقسم الاساسى من الضباط والطلبة ، فضـــلا عن الحرفيين وصغار التجار وصغار الصناع أى البرجوازية الصغيرة القاطنة فى المـــدن ٠

ما يهمنا هنا ، هو أن شرائح وقطاعات من الطبقات المتوسطة فى العالم الثالث (خاصة العسكريين والبيروقراطيين) أخذت تضطلع على نطاق واسع بدور أساسى وحاسم فى الحياة السياسية للبلدان المتخلفة ، وشكلت النخبة الحاكمة فيها ، ونظر اليها كوسيط للتحديث وتنمية مجتمعاتها ، بل لقد ذهب البعض الى أن تاريخ البلدان المتخلفة المعاصر هو تاريخ نهـــوض الطبقة المتوسطة (٢) ٠

فى هذا الاطار ، كان استيلاء عسكريين الطبقة المتوسطة على السلطة فى مصر عام ١٩٥٢ واحدا من العلامات الهامة على التطور فى الدور السياسى للطبقة المتوسطة فى بلدان آسيا وأفريقيا ، وتأكيدا للدور نفسه الذى سبق أن قامت به شرائح من تلك الطبقة فى بلدان أمريكا اللاتينية فى سياق تطورها السياسى المعاصر ٠

وقد كان استيلاء ابناء الطبقة الوسطى على السلطة فى مصر ، تعبيرا مباشرا عن رفض احتكار كبار الملاك وكبار ممثلى الرأسمالية الصناعية والتجارية للسلطة ، ونتيجة لعجز النظام السياسى عن مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية واستيعاب القوى الطبقية الجديدة ٠

وواقع الأمر أن الطبقة المتوسطة التى سبق أن برز دورها فى ظروف ثورة ١٩١٩ وفى ظل النهضة الاقتصادية التى شنها طلعت حرب ومجموعة بنك مصر ، والتى كان قوامها التجار والمتعلمون وموظفوا الحـكومة وضباط الجيش ، وأيدها الفلاحون والعمال الذين ارتبطوا بأهـداف الاســتقلال والديمقراطية ، كانت قد وجدت كلها التعبير الرئيسى عنها فى « الوفد » ولكن مسار هذا الاخير كان فى اتجاه خذلانها ، وفى اتجاه السيطرة المتزايدة لكبار الملاك عليه ٠

ولم يكن غريبا أن قطاعات متزايدة من الطبقة المتوسطة لجأت مبكرة الى ايجاد تنظيماتها السياسية المستقلة خاصة (مصر الفتاة ــ الاخوان المسلمين ــ الماركسيون) ٠ وهى التنظيمات التى أبدت ــ كل من منطلقها الخاص ــ رفضها للنظام القائم ، وقدمت بدائل ايديولوجية محددة بل ولجأت فى بعض الاحيان الى انتهاج أساليب العنف السياسى ٠

لقد قدمت الطبقة المتوسطة بأجنحتها الثلاث(متوسطو الملاك الزراعيين، والبرجوازية الصغيرة التجارية والصناعية فى المدن والمثقفون الذين ينتمون الى الفئتين السابقتين) أفواجا من العناصر الواعية والمثقفة التى حالت

الأوضاع الطبقية والاجتماعية وامتيازات الأجانب قبل يوليو ١٩٥٢ دون حصولها على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ، أما تنظيماتها الحزبية - السرية والعلنية - والتى كانت اداتها للمشاركة السياسية فلم تكن قادرة على الاسهام بأى دور فعال فى الحياة السياسية ، وأقصى ما استطاعت تقديمه هو التعبير عن رفض النظام القائم من خلال الانشطة الصحافية على وجه الخصوص ٠

على أن هذه الطبقة ، مثلما قدمت أعضاء حركات الرفض والتجمعات الايديولوجية قدمت أيضا أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، ولذلك لم يكن مصادفة أن العناصر التى كانت نشيطة من الضباط الأحرار انما توزعت ارتباطاتها السابقة بين تنظيمات الاخوان ، ومصر الفتاة والشرعيين ٠

وباستخدام القوات المسلحة ومن خلالها استولى أبناء الطبقة الوسطى على السلطة فى اطار علاقات قوة متباينة ازاء الطبقات العليا والدنيا : الطبقة العليا التى تمثلت أساسا فى كبار ملاك الأراضى والرأسمالية الصناعية والتجارية وكانت تمتلك مفاتيح القوة الاقتصادية مثلما سيطرت على الاحزاب السياسية ، والطبقات الدنيا (أى الفلاحون الفقراء والمعدمون وعمال الزراعة فى الريف والعمال الصناعيون فى المدن) الذين لم يكن بامكان أى من الاحزاب التى كانت قائمة عشية الثورة الادعاء بتمثيله لها تمثيلا حقيقيا ٠ وورث نظام يوليو تلك القوى الاخيرة مجردة من اطاراتها التنظيمية - باستثناء بعض التنظيمات العمالية المحدودة ، وجاهزة - بالتالى - لتعبئتها وتحريكها بالقدر الذى يستطيعه النظام الجديد أو يريده ٠

وكانت الطبقة المتوسطة هى الوعاء الاجتماعى الواسع الذى ظهرت منه النخبة السياسية فى مصر بعد ١٩٥٢ (٣) وركز البعض على الطبقة الوسطى الريفية بالذات التى أطلق عليها الباحث الأمريكى بايندر اصطلاح الشريحة الثانية Second Stratum مستعيرا الاصطلاح من موسكا فى حديثه عن النخبة الحاكمة ، ومعتبرا أن جوهر ما حدث فى مصر الناصرية انما هو « ظهور شريحة ثانية جديدة فى لحظة حماس ثورى » ! (٤)

ولقد وعى عبد الناصر هذه الحقائق تماما ٠ وفى خطاب له بمناسبة افتتاح مصنع الحديد والصلب فى ٢٧ يوليو ١٩٥٨ اشار الى « الذين يمثلون الطبقة المتعلمة والقائمون على قيادة هذا البلد ، ٠٠٠ لأن البلد اسلمت لنا قيادها وتأمل فينا خيرا » ٠ وعدد عبد الناصر القيادات فى المصانع وفى

الزراعة وفى الحكومة وخلص الى القول « كل هؤلاء اليوم هم الطبقة المتعلمة التى تتولى القيادة ٠٠والبلد بمنتهى التضحية وبمنتهىالاخلاصأسلمت زمامها لهم ولها أمل كبير » (٥) ٠ وفى تعبيرات أكثر وضوحا أمام الجلسة الختامية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٣ ديسمبر ١٩٦١ حدد عبد الناصر الفئات التى تدخل فى الطبقة المتوسطة ثم قال : « أنا اعتبر أن هذه القوى اشتركت فى الماضى من أجل قيام هذه الثورة السياسية والاجتماعية وأن هذه القوى هى التى تستطيع أن تقرر مصير الأمة » (٦) ٠

٢ ـ من ناحية ثانية ، لم تكن ظاهرة تدخل الجيش فى السياسة ـ عندما قامت ثورة ١٩٥٢ ـ ظاهرة جديدة ، سواء فى التاريخ المصرى أو فى بعض بلاد العالم الثالث الأخرى ٠ وتلا ذلك ـ على الصعيد الاكاديمى ـ ظهور فيض من الكتابات حول الظاهرة ، سواء من خلال الحديث عن العسكريين فى البلاد المتخلفة بشكل عام ، أو من خلال الحديث عن نماذج أكثر تحديدا للحكم العسكرى ، مثل نموذج الدولة البريتوريانية « Praetorian State » وفى كلا الحالتين احتلت مصر الناصرية مكانا هاما ٠

ولدى تحليل موقع العسكريين فى النخبة السياسية الحاكمة فى مصر بعد ١٩٥٢ من المفيد الاستعانة بالتقسيم الذى أوردته بعض تلك الدراسات بين ما يسمى بـ « قلب النخبة » أو « النخبة الحاكمة » ، وبين ما يسمى بـ « النخبة العامة » أو « الاستراتيجية » ٠

قلب النخبة أو النخبة الحاكمة تكون فى مصر فى أعقاب قيام ثورة ١٩٥٢ من مجموعة من العناصر القيادية فى تنظيم الضباط الاحرار تمثلت فى غالبية أعضاء « مجلس قيادة الثورة » وأقرب الضباط اليهم ٠ وفى حين يرى البعض أن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف الخمسينات انعكست على تشكيل تلك النخبة الحاكمة فى صورة اضافة عناصر مدنية تكنوقراطية وبيروقراطية اليها ، بحيث قفزت بها من حوالى عشرة أو اثنى عشر فردا الى رقم يتراوح بين ٥٠ أو ٦٠ فردا (رئيس الجمهورية ونوابه ـ رئيس الوزارء ونوابه والوزراء ـ مستشارو الرئيس ـ المحافظون ـ رؤساء المخابرات والبرلمان والتنظيم السياسى) (٧) ، فان البعض الآخر من الدارسين ركز على « الطابع العسكرى » الكاسحللنخبةالحاكمة ، بل رأوا فى هذا الطابع السمة التى تفصل النخبة الحاكمة (أو قلب النخبة السياسية) عن غيرها من عناصر النخبة السياسية ٠ ووفقا لهذا الرأى الاخير ، فان المجموعة التى سيطرت على مصر فى عهد عبد الناصر لم تكن مجرد نخبة ضمن

مجموعة من النخب بل كانت تمتلك هوية « المجموعة » التى تستمد من مصادر غير وظيفتها السياسية · ونطاق سلطتها كان واسعا ومتعددا ، كما أن مصادر تجنيدها وتنظيمها الداخلى ميزاها عن النخبة الاستراتيجية · لقد كانت هى القيادة السياسية فى مواقع القوة ، واتسمت بصعوبة اختراقها ، وحجمها الصغير ، فضلا عن أنها منعت أو اعاقت تكوين الجماعات السياسية الأخرى التى يمكن أن تكون مصدرا لبروز نخب سياسية منافسة (٨) ·

أما النخبة الاستراتيجية أو العامة فتشمل أفرادا عديدين مثل قادة التنظيم السياسى وأعضاء البرلمان ومديرى القطاع العام وكبار رجال الصناعة والمال وقادة الجيش والسفراء والقضاة ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات ورؤساء تحرير الصحف وكبار المهنيين ، ومن يناظرهم من العناصر التى تعمل « كنظام » لدعم النخبة الحاكمة (٩) · أن أفراد هذه النخبة هم من المتخصصين البارزين فى مجالاتهم ، الذين يجندون طبقا لمهنتهم ·

واذا كانت النخبة الاستراتيجية تجمع بين عناصر مدنية وعسكرية ، فان الضباط غالبا ما تمتعوا بوضع متميز فى داخل تلك النخبة ، بسبب ارتباطهم المباشر بالنخبة الحاكمة ·

فى ضوء ما سبق يمكن القول ان انتماء النخبة السياسية بعد ١٩٥٣ الى الطبقة المتوسطة بشكل عام لا ينفى أن قلب تلك النخبة أو النخبة الحاكمة) ظل بالأساس من نصيب العسكريين ، وأن ذلك الانتماء (الطبقى العسكرى) ترك بصماته على طابع النخبة واتساعها ·

وكان من البديهى أن يكون أول ما تحرص عليه النخبة الحاكمة الجديدة بعد استيلائها على سلطة الدولة هو ان تحرم الطبقات العليا ، التى طال احتكارها للحكم ، من أى منافذ للسلطة مرة أخرى · ولأن الأحزاب السياسية القديمة كانت هى الاطار التنظيمى - السياسى الذى مارست من خلاله تلك الطبقات دورها السياسى ، فان رفض الحكم الحزبى كان الى حد بعيد تعبيرا عن رفض حكم تلك الطبقات · وكان الغاء حركة الجيش لدستور ١٩٢٣ فى ١٩٥٢ الغاءللاساس القانونى الذى يستند اليه النظام الحزبى برمته ، قبل الغاء الاحزاب نفسها فى يناير من العام التالى · وبالرغم مما وفره دستور ١٩٢٣ من ضمانات للحريات السياسية للمواطنين الا انه كان معبرا بالأساس عن مصالح الطبقات « الاقطاعية » و « البرجوازية » الكبيرة ، ولم يكن متصورا أن يترك الضباط الاحرار - بعد ان وثبوا الى السلطة - دستورا

يحرم الطبقة الوسطى (فضلا عن الطبقات الدنيا) فرصة تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها ٠

وفى نفس الوقت ، فان الانتماء الطبقى للضباط الأحرار يفسر الى حد كبير تخوفهم الشديد من أى مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحية ٠ وكان موقف النخبة الجديدة من المظاهرات التى قام بها عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ مؤشرا هاما ومبكرا على ذلك التخوف ٠ وطوال الفترة التالية ، فان حرص النظام الجديد على اقرار المزيد من « الحقوق » للفلاحين والعمال كان يواكبه حرص شديد للسيطرة على أية ابنية تنظيمية ، نقابية أو سياسية لتلك الطبقات، وبعبارة موجزة فان خوف نخبة الطبقة الوسطى من القوة « الفعلية » للطبقات العليا ، كان يقابله خوفها من القوة « الكامنة » للطبقات الدنيا ٠

ايديولوجية النظـــام :

لم يرتبط مولد النظام السياسى لثورة يوليو بوجود ايديولوجية سياسية متكاملة أو قوية٠٠ وفى حين سلم عبد الناصر ورفاقه بتلك الحقيقة منذ بداية الثورة ، فان فحص الافكار السياسية التى عبر عنها عبد الناصر وتفاعلاتها مع الممارسة عبر الوقت ، يفضى الى مجموعة من المبادىء والأهداف العامة التى يمكن اعتبارها ـ من زاوية ما ـ نوعا من الايديولوجية ٠ وبعبارة أخرى ـ فان الافكار التى تضمها تلك « الايديولوجية » ـ بما فى ذلك الأفكار بخصوص القطاع الخاص كما سوف نلاحظ ـ لم توجد دفعة واحدة ، أو كنظرية مسبقة للعمل ، بل طرأت عليها تبدلات وتحولات ارتبطت بتطورات واقعية محددة ٠ وهنا يمكن ذكر عدة ملاحظات حول سمات هذه الايديولوجية، ومضمونها :

١ ـ أن أول تلك السمات ـ اتساقا مع ما سبق ـ هو الطابع « الثانوى» للايديولوجية ٠ فنخبة الضباط الأحرار وفى مقدمتها جمال عبد الناصر ـ لم تنظر الى مسألة وجود نظرية أو ايديولوجية سياسية للنظـام الجـديد ، باعتبارها قضية حاسمة أو ذات أولوية متقدمة لازمة للسـير على طريق « الثـورة » ٠

لقد كانت تلك قضية « ثانوية » بأكثر من معنى :

ـ فالحركة ظلت لدى عبدالناصر حقيقة سابقة على الفكر ، والانجاز

الفعلى امر ادعى لتركيز والاهتمام من التأمل النظرى • يقول عبد الناصر فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ « لم يكن مطلوبا منى ابدا فى ٢٣ يوليو أن أطلع ومعى كتاب مطبوع وأقول هذا الكتاب هو النظرية• مستحيل • لو كان قصدنا عمل هذا الكتاب قبل ٢٣ يوليو لما كنا قد قمنا بثورة ٢٣ يوليو » (١٠) • واذا كانت تلك النظرة تعكس حالة الضعف الثقافى التى كانت تسود أغلب القطاعات الشعبية (لا النخبة) فى المجتمع المصرى . وعدم تجاوز الأهداف الوطنية العامة ، فانها ترتبط اكثر بالطابع العسكرى للنخبة الحاكمة أى بالتركيز على الحسم والانجاز ، وتجاوز المناقشات والجدال • وهو نفس الطابع الذى أسهم فى اللجوء الى أسلوب « الانقلاب العسكرى » كأداة سريعة وحازمة للتخلص من النظام القديم • وقد ارتبط هذا - فى الواقع - بالميل الى التقليل من شأن الافكار والنظريات ، أو أخذها بدرجة عالية من التبسيط • وفى أكثر من مناسبة وصف عبد الناصر الأفراد الذين يهتمون بالمفاهيم والافكار ، أو يسعون للبحث عن تأصيلات نظرية معينة بأنهم « يتفلسفون » • وفى الاجتماع السابق الاشارة اليه للجنة التحضيرية، وفى تعليق على تزايد الاهتمام بالقضايا العامة فى مصر ، عقب الانفصال السورى ، يقول عبد الناصر : « البلد كان فيها نوبة فلسفة ، كل واحد بيتفلسف ، وكل واحد بيتكلم • لكن هذا يدل على الصلاح ، ويدل على الاهتمام » (١١) ويقول محمد حسنين هيكل فى معرض حديثه عن اهتمامات عبد الناصر الثقافية : « أنه كان من حين لآخر يعقد جلسات يحضرها البعض وكان يسميها « جلسات الفلسفات » (١٢) •

٣ - ولم يكن غريبا - نتيجة لذلك - أن اجمعت الغالبية الساحقة من الدراسات حول ايديولوجية ثورة يوليو على الطابع « التجريبى » لها (١٣) • أما محاولة البحث عن « نظرية » فكانت تالية للتطبيق • وعلى سبيل المثال ، فقد رفع شعار « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » مع بناء « الاتحاد القومى » ثم حاول كمال الدين حسين الامين العام ، أن يبلور أفكار الاتحاد « فاستعان ببعض المثقفين فرادى مثل سليمان حزين ومحمد سعيد العريان ولبيب شقير وحسن عباس زكى • ولكن هذه المحاولات كانت اضعف من أن تشيد أساسا فكريا وعقائديا » (١٤) •

أما الاتحاد الاشتراكى ، فمع أن بناءه جاء تاليا لصدور الميثاق ، ومحاولا التعبير عما جاء فيه من أفكار ، الا أن الأهم من ذلك هو أن صدور « القوانين الاشتراكية » وتنفيذها فى يوليو ١٩٦١ كان سابقا - كما هو معروف - لصدور الميثاق ، ولطرح أى أفكار اشتراكية متكاملة •

وقد رأى عبد الناصر فى ذلك الأسلوب « منهجا » معينا ، هو منهج « التجربة والخطأ » · وفى أكثر من مناسبة استشهد بمسار الدعوة الاسلامية للتدليل على صحة هذا المنهج ، ففى خطاب له فى مدينة المحلة الكبرى فى ٨ أغسطس ١٩٥٩ قال عبد الناصر « كما قلت لكم أولا ، ليس عندنا كتاب عنوانه المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى · ولا أحـــد فى التاريخ استطاع فى يوم وليلة أن يعطى كتابا مكتوب · وربنا سبحانه وتعالى أعطانا المثل : كان يستطيع ينزل القرآن فى ليلة واحدة ، ولكن لماذا مكث ٢٣ سنة ينزل القرآن ؟ ليعطينا فى هذا المثل ، أن علينا أن نتبع هذا السبيل فى عملنا وفى بنائنا » (١٥) وفى خطابه أمام اللجنة التحضيرية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ كرر عبد الناصر جملتين : شهادة أن لا اله الا الله ، وأن محمدا رسول الله» · كما تحدث عن التدرج فى تحريم الخمر (١٦) وعاد فى نفس الخطاب ليقول : « لو كنت معكم ليلة ٢٣ يوليو لما استطعت أن أقول هذا الكلام ، لأنى لم أكن قد سرت فى بعد فى تجربة السنوات العشر الماضية · كان يمكن أن ألقى محاضرة فى التكتيك ، أو فى موضوع عسكرى · ولكن كان من الصعب أن أتكلم فى الثورة أو العمليات التى تجرى الآن » (١٧) ·

على أن جوهر ما سمى بمبدأ « التجربة والخطأ » هنا تمثل ــ من الناحية الفعلية ــ فى حقيقة أن أهم التطورات كانت تجىء ــ بالأساس ــ كرد فعل لاخفاق أو فشل خطير ، حدث بالفعل ، وفرض نتائجه كأمر واقع ، يحتم الاستجابة له ، أكثر مما جاء نتيجة لدراسة الواقع ونقده ، كهدف فى حـــد ذاته · ولعل أبرز الدلائل على تلك الحقيقة يمـكن استخلاصـــها من أهم التطورات الفكرية التى عرفتها الحقبة الناصرية ، والتى ترجمت فى وثيقتى « الميثاق » و « بيان ٣٠ مارس » فكل منهما جاء ــ ربما بشكل أساسى ــ كرد فعل لانجاز خطير فى النظام الناصرى ، أى : الانفصال السورى عام ١٩٦١ (قبل الميثاق) وهزيمة يونيو ١٩٦٧ (قبل بيان ٣٠ مارس) · وقد بدأ « رد الفعل » واضحا على وجه الخصوص ، عقب الانفصال السورى · وبعد أقل من شهر ولحد من الانفصال ، أعلنت « الأهرام » ــ فى سياق خطط أعلنت « لتنظيم للعمل الثورى » ــ اعتبار المصالحة مع الرجعية مرحلة لتنتهت · و « الاتجاه بكل قوة الى التنظيم الشعبى » و « ودفع العمل بكل قوة فى جميع المجالات ، بما فى ذلك اعادة تنظيم جهاز الدولة » (١٨) وبعد اعلان الميثاق ، فى مايو ١٩٦١ وفى خطاب له بشأن « مشروع التنظيم السياسى والديمقراطى » ففى يوليو ١٩٦٣ اعتبر عبدالناصر أن صدور الميثاق كان علامة على لنتهاء مرحلة التجربة والخطأ · فالميثاق أعطى الدليل للعمل الوطنى أولا، ومن ناحية ثانية ، حدد بوضوح قوى الشعب العاملة ، التى يمكن أن تقوم

بينها الوحدة الوطنية ، التى تتكفل بحل الصراع الطبقى سـلميا ، وتدفع امكانيات التقدم لصالح الجماهير » (١٩) ٠

ولذلك ، لم يكن غريبا أن اتسمت الافكار المعلنة لنظام يوليو بطابع « انتقائى » واضح ٠ واذا كان التفسير الشائع للسمة الانتقائية لافكار ثورة ٢٣ يوليو يتعلق بانتماء نخبة يوليو الى الطبقة المتوسطة ، أو البرجوازية الصغيرة » على وجه التحديد ، فان الواقع هو أن نخبة الضباط الاحرار مثلت ـ بالفعل ـ شتات الاتجاهات التى كانت تعبر عنها التنظيمات السياسية للطبقة الوسطى فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية ٠ ومثلما دعا نظام يوليو الى تآلف كافة القوى والطبقات ـ فى تنظيم حزبى واحد ، فان أفكاره المعلنة جمعت فى داخلها بين خصائص مختلفة ومتباينة ٠

٣ ـ أما من حيث المضمون ، فان السمة الاساسية « لأيديولوجية » نظام يوليو ـ اذا جاز هذا التعبير ـ كانت هى تأكيدها على « توحد » الشعب، وتسامى هذا التوحد على الاختلافات أو التناقضات الطبقية ، وهو ما بدا ـ على وجه الخصوص فى الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ ولذا ، يمكن اطلاق صفة الشعبية Populist على هذا المضمون لايديولوجية ثورة يوليو ١٩٥٢ اشارة الى اشتراكها فى العديد من سمات الاتجاهات الشعبية Populism كما تعرفها الادبيات السياسية والاجتماعية الحديثة (٢٠) ٠ فالاستراتيجية الشعبية كانت احدى استراتيجيات التنمية التى أتبعتها كثير من بلاد العالم الثالث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (٢١) ٠ كما برزت الحـركات والاحزاب « الشعبية » فى عديد من بلاد أمريكا اللاتينية معتمدة على تعبئة وتحريك الطبقة العاملة ودفعها الى ساحة العمل السياسى ، بعد مصاعب فترة الكساد العالمى وكان من أبرز قادتها « خوان بيرون » فى الارجنتين و « خيتوليوفارجاس » فى البرازيل (٢٢) ٠

وجوهر مفهوم الشعبية ـ كحركة سياسية ، وكما يقدمها أصحابها ـ هو أنها لا تنظم وفقا لخطوط « طبقية » ولكنها تقترن باطار نظرى يوضع فيه الشعب أو الأمة ككل ، فى مواجهة « أعداء الشعب » أو « أعداء الأمة » ، سواء تمثل أولئك الاعداء فى قوة خارجية أو فى عملاء لها فى الداخل ، أو فى أوليجاركية تسعى للرجوع بالأمة الى الوراء ٠ وترفض الشعبية انقسام المجتمع الى طبقات ، وهى فيما تمثله من ايديولوجية مشتته ، وبدائية ، ومتناقضة ، وتؤكد على أن الانقسام السياسى الهام الوحيد ، هو بين الشعب واعداء الشعب ، سواء فى الخارج أو الداخل (٢٣) ٠ ولامتدادا لذلك ، فان

الحركات الشعبية عادة لا تنظم « كأحزاب » بقدر ما تكون حركات فضفاضة تخضع للقائد وأتباعه ، بشكل يقتـــرب ـ في الواقع ـ من نمط القيـــادة الكارزمية لدى فيبر ٠

فاذا انتقلنا هنا الى مصر الناصرية ، فلن يعدم الباحث أوجها للتماثل بين الظروف العامة لنشأة الحركات الشعبية المشار اليها ، وبين ما ساد في مصر عقب يوليو ١٩٥٢ ٠ لقد عكس التوجه الشعبى للنظام ، منذ اللحظات الأولى لقيامه ، واقع الالتقاء فى المصالح والاهداف بين القطاعات المختلفة من الطبقة الوسطى ـ التى أحتكرت النخبة العسكرية تمثيلها ـ وبين أبناء الطبقات الشعبية الواسعة (الفلاحية ، والعمالية) فى مواجهة ســـيطرة واستبداد الطبقات العليا الحاكمة بشقيها الريفى (كبار ملاك الأراضى) والحضر (البرجوازية الكبرى الصناعية والتجارية والمالية) ٠ كانت الدعوة « للاتحاد » بين أبناء الشعب هى النداء الاسمى الذى أطلقته نخبة الضباط الأحرار من أجل تحقيق أهداف الثورة « القضاء على الاستعمار وأعوانه الخونة المصريين » وعلى « الاقطاع » وعلى « الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » ٠ على أن السيطرة فى هذا « التحالف » الشعبى كانت للطبقة الوسطى ، وبالتحديد : لنخبتها العسكرية ، التى بادرت به ، وحددت اطاراته، ووضعت القيود الصارمة على حركة الطبقات الدنيا (العمالية والفلاحية) فى داخله ٠ ومثلما درجت عليه الاتجاهات الشعبية ، فى كل مكان ، من بناء تنظيمات فضفاضة ، تعتمد على جاذبية قادتها ، وليس على بنائها المحكم، ولجوء للعنف ، وايثار « لأبنائها » بالمغانم ، واستعداء لقطاعات هامة من المثقفين والمهنيين (٢٤) ٠تكررت الصورة ـ بشكل أو بآخر ـ فى مصر الناصرية ٠

القطاع الخاص فى أيديولوجية النظام :

ان التحديد المسبق لهوية النخبة الحاكمة فى النظام السياسى الذى اقامته ثورة يوليو ، وللملامح العامة لايديولوجيتها السياسية ، يمثل مقدمة ضرورية للتعرف على وضع القطاع الخاص فى تلك الايديولوجية ٠ ولأن ممارسات النخبة الحاكمة وايديولوجيتها قد تفاعلت ـ تأثيرا وتأثرا ـ مع الظروف الواقعية المتغيرة فى مصر عبر الفترة موضع الدراسة فيما يتعلق بموضوع المناقشة ـ أى القطاع الخاص ، فسوف يكون من المفيد تقسيم تلك الفترة الى أجزاء متمايزة وفقا لطبيعة ملابسات الموقف من القطاع الخاص فى كل منها ٠ وبناء على الفحص العام لمجمل تلك الفترة من زاوية الموقف الرسمى ازاء القطاع الخاص ، يمكن التمييز بين أربعة مراحل ، مع التسليم

بداهة بقدر كبير من التداخل فيما بينها ، بل وأيضا ببعض الفصل التحكمى الذى تفرضه الاعتبارات العملية للبحث والتحليل ، فى هذه الحدود سوف تكون السنوات ١٩٥٢ و ١٩٦٠ و ١٩٦٧ و ١٩٧٤ نقاط التحول التى نرصد عندها بدايات ونهايات المراحل موضع البحث :

(١) مرحلة المهادنة : ١٩٥٢ - ١٩٦٠ :

كانت المبادىء الستة الشهيرة ، التى أعلنها « الضباط الأحرار » لدى استيلائهم على السلطة فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتى لخصت مجمل الأهداف الوطنية المصرية فى منتصف القرن ، هى أول الملامح الفكرية للنظام الجديد ، والتى يمكن - ابتداء منها - غزل خيوط ايديولوجية ونسجها عبر الوقت ٠

ولا تترك لنا المبادىء الستة مجالا للشك فى أن التغيير الاقتصادى والاجتماعى كان قضية حاضرة منذ اللحظة الأولى « كهدف » للنظام الجديد، وهو ما عبر عنه فى الدعوة الى « القضاء على الاقطاع » و « القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم » و « اقامة عدالة اجتماعية » وفى كتابه « فلسفة الثورة » الذى مثل خطوة تالية فى بلورة أهداف النظام الجديد أوضح عبد الناصر ادراكه لوجود نوعين من الثورات وضرورة أن تخوض مصر غمار كل منها : « الثورة السياسية التى تهدف الى تحقيق الاستقلال والحرية الوطنية ، والثورة الاجتماعية التى تسعى الى تحقيق العدل الاجتماعى »٠كما كان عبد الناصر مدركا « للتناقض » بين مستلزمات وشروط كل من الثورتين ٠ وعندما تعرض عبد الناصر - فى موضع آخر من الكتاب للقضايا الاقتصادية قال : « من أجل ضمان الحياة الاقتصادية فى المستقبل ذهبنا (يقصد قادة الثورة) الى أكبر الأساتذة فى مختلف نواحى الخبرة ، وقلنا لهم : نظموا للبلد رخاءه ،واضمنوا لقمة العيش لكل فرد فيه»٠

كانت هناك -اذن - أهداف ، وكان هناك حديث ، ليس فقط عن القضاء على الاقطاع وعلى الاحتكار وعلى سيطرة رأس المال على الحكم ، وانما أيضا عن الثورة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ٠ وفيما عدا « الاصلاح الزراعى » - الذى كانت فكرته مطروحة بوضوح منذ ما قبل الثورة - فان كيفية التغيير - وكيفية تحقيق الاهداف حكمتها اعتبارات عملية معقدة ، وخضعت لتغيرات وتقلبات حادة ٠

لقد تفاعلت - فيما يتعلق بتبلور ايديولوجية النظام ، خاصة فيما يتعلق بكيفية تحقيق الأهداف - عوامل متعددة ، أهمها : -

- الأهداف المعلنة للنظام ، والتى الزم نفسه بها ٠
- الانتماء الطبقى والمهنى للنخبة الحاكمة الجديدة - كما سبقت الاشـــارة ٠
- ثم مجمل الظروف الموضوعية التى واجهت النظام فى ممارساته سواء على الصعيد الداخلى أو الخارجى ٠

ويغطى تأمل هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٦٠) الى ان ثلاث مهام أساسية متوالية استغرقت جل طاقة النظام الجديد أكثر من غيرها :

المهمة الأولى ، هى توطيد اركان النظام الجديد ، وكســـب التأييـد الجماهيرى ، وتصفية القوى المعارضة ٠ « فى هذا الاطار قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة التى صدرت من اليمين أو اليسار ، كما قاموا بعملية « تطهير » فى المؤسسات المختلفة كالجيش والشرطة وأجهزة الخدمة المدنية ، وفرضت الرقابة على الصحافة ، وحـــل مجلس نقـــابة الصحفيين - أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية ، فقد طلب منها أولا أن تطهر نفسها من العناصر الفاسدة ، وبدأت مواجهة بين الاحزاب والنظام الجديد انتهت فى ١٦ يناير ١٩٥٣ بقانون الاحزاب السياسية « حماية للوحـــدة الوطنية »٠ وبانتهاء « أزمة مارس » وسقوط اللواء محمد نجيب ، وحل جماعة « الأخوان المسلمين » نجح النظام الجديد فى تصفية معارضـــيه ، وبرز جمال عبد الناصر باعتباره رجل النظام الأول بلا منازع (٢٥)٠

المهمة الثانية ، هى التخلص من عبء الاحتلال الانجليزى بالاسراع فى توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٥ ٠ ثم ما لبثت مصر أن دخلت عقب تأميم القناة فى معركتها ضد قوى العدوان الثلاثى ، وخرج النظام الفتى وقد حقق انتصارا سياسيا خفف من الانتكاسة العسكرية التى ألمت به فى المعركة ، وبدأت فى الوقت نفسه ارهاصات التقارب مع المعسكر الاشتراكى ٠

وأخيرا وعبر تطورات سريعة منذ منتصف الخمسينيات انغمست مصر بقيادة عبد الناصر فى المعركة من أجل القومية العربية والوحدة العربية ، وسرعان ما اضحى صعود القومية العربية مقترنا بصعود ونفوذ النظـــام المصرى - وعبد الناصر تحديدا فى الوطن العربى ، وبلغت المعركة ذروتها

بالوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ وبثورة العراق فى يوليو من نفس العام ، وما تبعها من معارك عربية ـ دولية ساخنة ٠

ان دراسة تفاعل هذ الظروف ، مع الطبيعة الاجتماعية للنخبـــة . وسعيها لتحقيق أهدافها المعلنة ، تقودنا مباشرة الى جوهر الايديولوجية التى اتخذت تتجمع خيوطها ٠ونقطة البدء هنا هى الاقرار بحقيقة أن جوهر ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انما هو الفصل الذى تم ـ بين عشية وضحاها ـ بين القوة الاقتصادية ، والقوة السياسية ٠ قبعد ذلك اليوم (ولفترة لن تطول كثيرا !) ظلت القوة الاقتصادية فى يد كبار ملاك الأراضى وكبار الرأسمالية فى الصناعة والتجارة والمال ، أما القوة السياسية التى كانت أيضا من نصيبهم ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، فقد آلت ـ بعد ٢٣ يوليو الى رجال « حركة الجيش » من ابناء الطبقة المتوسطة ٠ وطوال عقد من الزمان ، فان جوهر التحرك السياسى لنخبة يوليو ، بزعامة جمال عبد الناصر ، سوف يكون هو : اعادة الجمع بين القوة السياسية ، والقوة الاقتصادية ٠ ان الطريقة التى تمت بها اعادة الجمع هذه ، واختلافها فى الخمسينات عنها فى الستينيات ، هى التى طبعت أيضا مضمون الايديولوجية التى طرحها النظام لتبرير سلوكه ٠

وفى صياغة أخرى يمكن القول أن مناط النفوذ السياسى للطبقة الحاكمة الأفلة كان هو قوتها الاقتصادية ، أما الطبقة الحاكمة الجديدة ، وبعد أن استولت على السلطة ، وجردت الطبقات القديمة من نفوذها السياسى ، انما استندت الى « الدولة » وجهازها البيروقراطى المتشعب لتحكم سيطرتها على المجتمع ٠ ومع أن هذه الظاهرة لم تكن جديدة ، وفى العالم الثالث على وجه الخصوص ، الا أن مصر أكدتها وقدمت نسخة باهرة منها ، أى : « المشروع السياسى » لنخبة الطبقة المتوسطة ، المستندة الى آلة الدولة ، فى ظل ظروف تراجع وتهلهل البرجوازية الكبيرة من ناحية ، وضعف ومحدودية قدرات الطبقات العمالية والفلاحية ـ من ناحية أخرى » (٢٦) ٠

ان قضية القطاع الخاص ، تقع فى قلب هـــذا المشروع ، وفى قلب ايديولوجيته « الشعبية » ٠ ويقودنا فحص شعارات وسياسات واجراءات نظام يوليو ، فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ الى عدد من السمات العامة لموقفه ازاء القطاع الخاص :

١ ـ أنه لا رفض للملكية الخاصة أو القطاع الخاص من حيث المبدأ :

فبالرغم مما ساور كبار الرأسماليين فى مصر ـ عقب اصدار قانون

الاصلاح الزراعى وبعد أقل من شـــهرين من الثورة ـ لم يصدر من أبناء النخبة الحاكمة الجديدة مايدل على المساس بحق الملكية كمبدأ » ولا بوجود القطاع الخاص ، واجتهد رجال الثورة فى التأكيد على أنه لا يوجد التزام بمدارس اقتصادية معينة ، ونسب الى « صلاح سالم » قوله « نحن لسنا من الاشتراكيين ، ولا أعتقد أن اقتصادنا سيزدهر الا عن طريق المشروعات الحرة » (٢٧) · وحفلت خطب جمال عبد الناصر ، خاصة فى النصف الأول من الخمسينات ، بعدد من التأكيدات على عدم تحيز الدولة لغير المالكين على حساب المالكين ، سواء فى الصـــناعة والزراعة ، وذلك فى اطـــار ايديولوجية « شعبية » تجمع مختلف الطبقات تحت رعاية الدولة · ففى احدى الخطب يذكر عبد الناصر : « ان العامل وصاحب العمل ، كل منهما مرتبط بالآخر ، وواجبنا أن نوفق بين الجميع » (٢٨) · وفى خطاب آخر يذكر « أمامنا الفلاح والعامل ، وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى » (٢٩) ، وفى مناسبة أخرى يقول عبدالناصر « ان حكومة الثورة هى حكومة الأمة بطبقاتها جميعا ، حكومة العمـــال والفلاحين ، وحكومة الموظفين والطلاب ، وحكومة رجال المال وأصحاب الأعمال وحكومة الفقراء والاغنياء ، حكومة الصغار المبتدئين وحكومة الكبار الناجحين » (٣٠) و « اننا نتجه الى المحافظة على مصلحة العامل ، وعلى مصلحة صاحب العمل ، الى بناء عهد جديد للصناعة » (٣١) و « ليكن فى علمكم ان الحكومة ليس لديها المال الكافى للقيام بالنهضة الصناعية وعلى ذلك يجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله حتى تستفيد البلاد ، ويستفيد العمال من ذلك » (٣٢) ·

واذا كانت تلك النغمة المطمئنة للملكية الخاصة ، والمرحبة بالقطاع الخاص ، قد وجدت تفسيرها أول الثورة فى حاجة النظام الجديد لحشد كافة القوى فى اطار ايديولوجية شعبية لا تفرق بين طبقة واخرى ، فان مقتضيات مواجهة العدوان الخارجى بدءا من عام ١٩٥٦ قدمت مبررات اضافية لدعم فكرة التوحد الوطنى ضد العدو الخارجى وافساح الطريق للقطاع الخاص لممارسة نشاطه · ويرصد الباحثون أيضا فى الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ والخلاف السياسى مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٩ عوامل ساعدت ـ فى حينها ـ على طمأنة القطاع الخاص وتشجيعه · « فشعار » المجتمع الاشتراكى التعاونى » الذى رفعه عبد الناصر أواخر عام ١٩٥٧ لم يكن مناسبا لبناء الوحدة مع بلد مثل سوريا ، كان الاقتصاد الوطنى يقوم دوما على المشروعات الخاصة ، ولذا لم يكن غريبا أن صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة فى مارس ١٩٥٨ وتنص مادته الثانية على « ان الملكية الخاصة

لا تنزع الا لأهداف تتعلق بالمنفعة العامة ، ومقـــابل تعويضات عادلة تتفق ونصوص القانون » ، ولم تتحدث الصحف المصرية طيلة عام ١٩٥٩ الا قليلا عن المجتمع الاشتراكى التعاونى · وتضمنت خطب الرئيس غالبا تأكيدات لتشجيع القطاع الخاص » (٣٣) ·

غير أن أهم الميادين التى نجد فيها نماذج « لتشجيع » القطاع الخاص، وليس فقط عدم المساس به ، انما هو ميدان « التشريع » ، ويحفل النصف الأول من الخمسينات بالذات بالعديد من القوانين واللوائح المشجعة لرأس المال الخاص ، المحلى والأجنبى · « وقد منحت الحكومة اعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية ولمدة سبع سنوات · كما أعفت أرباح الاصدارات الجديدة لأسهم الشركات القائمة من الضريبة لمدة خمس سنوات ، وأعفت الأرباح غير الموزعة كلها من ٥٠٪ من ضريبة الارباح (قانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣) · كما وسعت الحكومة نطاق الحماية الجمركية فى الصناعة وزادت قدرة البنك الصناعى على تمويل الصناعة ، كما بدأ البنك فى ضمان القروض التى تقدمها البنوك التجارية لرجال الاعمال · وقد رافق ذلك سعى حكومة الثورة الى اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة من الخارج أيضا ـ عكس سياسة التمصير التى اتبعت قبلها ـ عن طريق السماح للمساهمين الاجانب بامتلاك غالبية الاسهم فى أية شركة محلية ـ أى ٥١٪ بدلا من ٤٩٪ (قانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٢) · كما منح القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ مزايا أخرى كثيرة لرأس المال الأجنبى » (٣٤) ·

ومن ناحية أخرى ، اتبعت الحكومة فى سنواتها الأولى عـــددا من السياسات المالية المشجعة للقطاع الخاص الصناعى مثل : اختيار كبار رجال الأعمال أعضاء فى مجالس التنمية القومية ـ استشاره اتحاد الصناعات فى الخطوات التصنيعية للدولة ـ الاستجابة لمطلب اتحاد الصناعات لخفض الضرائب على الدخل الصناعى وفرض المزيد من الحماية الجمركية · كما ألزمت الـــدولة الشركات الصـــناعية الكبيرة بالانضمام الى اتحـــاد الصناعات (٣٥) ·

٢ ـ نشاط القطاع الخاص يخضع بشكل كامل لارادة الدولة :

لأن سلطة الدولة أصبحت ـ عقب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ منفصـلة عن القوة الاقتصادية ، اضحى بامكان من يقبضون عليها أن يصدروا بسهولة قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ وان ينفذوه · ولقد جسد الاصلاح

الزراعى - فى جوهره - قدرة الدولة ، فى ظل النظام الثورى الجديد ، ليس فقط على أن تبادر بتصفية الكيان الاقتصادى للطبقة الرأسمالية الزراعية وأنما أيضا أن تمس وتنتهك حق الملكية الخاصة لها ، وأن تهب هذا الحق للمعدمين من الفلاحين ، وأن تقوض بالتالى - سلطة وهيبة كبار الملاك - « ولم يكد ينشر نص القانون - فى الصحافة ، ... حتى أصيبت هذه الطبقة بهزة نفسية عنيفة ، لم تكن لتتناسب مع الآثار التى ستلحق بها نتيجة تطبيق هذا القانون » (٣٦) . ولم يدخر الضباط الاحرار وسعا فى تأكيد الطابع « السياسى » للاصلاح الزراعى . وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٥ ابريل ١٩٥٤ يقول : « ان طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا ، وانما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد » . (٣٧) وفى خطاب آخر فى ١٩ ابريل ١٩٥٤ يقول : « ان أهم شىء فى تحديد الملكية هو تحقيق الحرية السياسية والتخلص من الاستبداد السياسى » (٣٨) .

والواقع أنه - منذ اليوم الأول للثورة ، ومع كل الاشارات والمبادرات « التى صدرت عن رجال العهد الجديد تجاه الملكية الخاصة ، والقطاع الخاص ، وحول اتاحة كافة الفرص والتسهيلات للنشاط الخاص - فانه كان يوجد خط مواز يدين الاستغلال ويدين « الاحتكار الرأسمالى ولكنه كان فى البداية خافتا ومختلطا بأفكار وشعارات أخرى ربما تناقضه ، عندما تصاعد فقد تم ذلك بشكل تدريجى وتهادنى واذا كانت نغمة أدانة الظلم الرأسمالى والدفاع عن الطبقات الفقيرة ظلت تصدر طوال الخمسينات عن الدولة ، فقد تم ذلك بصفتها - أى الدولة - طرفا محايدا ، خارجا عن الطبقات، ومهمتها ازالة ظلم طبقة عن أخرى ، وأن تضم الجميع فى اطار سياسى واحد يجمع بينهم ويتسامى على أوجه خلافهم - أى الاتحاد القومى » ، وفى هذا السياق يمكننا أن نفهم الحدود المتوالية التى وضعها النظام الجديد على الرأسمال الخاص أو « القطاع الخاص » . وفى خطاب لعبد الناصر فى ١٩٥٤/٤/٣٠ يقول : « اذا كنا نريد حرية أكبر ، فيجب أن نتحرر من الاستغلال .. نتحرر من استغلال العمل والاقطاع » (٣٩) وفى فبراير ١٩٥٥ وردت أول اشارة من عبد الناصر الى « الاشتراكية » فى خطاب له بالكلية الحربية ، ثم تكررت الاشارة اليها ، خاصة بعد عودته من باندونج ولقائه بنهرو وشو اين لاى . وفى نهاية عام ١٩٥٧ رفع عبد الناصر شعار : « المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » واحتوت خطب عبد الناصر فى تلك الفترة عبارات التحذير الموجهة الى الانتهازية الفردية ، والى « استغلال الاقلية المبتزة للجماهير » ، ووعد بأن تقوم الدولة بمواقبة الرأسماليين للتثبت من استخدام موارد البلاد فى خدمة الشعب . وأكد عبد الناصر ، فى أكثر من مناسبة أن الدولة ستكون هى المسئولة عن المبادرة الاقتصادية التى تحمى جميع طبقات

الشعب ، وان الحكومة تعتزم دراسة احتمالات الانتاج والتعاون مع رؤوس الأموال الخاصة (٤٠) . (وكما سبقت الاشارة ، فان تلك النغمة ما لبثت أن خفت مؤقتا مع الوحدة المصرية السورية كما توارت مع الخلافات التى نشبت مع السوفيت عام ١٩٥٩) . .

والواقع أن دستور ١٩٥٦ عكس بوضوح التوجه الرسمى نحو السيطرة على القطاع الخاص واخضاعه لارادة الدولة . ففى حين نصت المادة الثامنة منه على الاعتراف بالملكية الخاصة والنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص ، وضمنت نشاطه وعدم تدخل الدولة الا فى حالة تعوض المصلحة العـــامة للخطر ، الا أنه نص على أن التنمية تسير على أساس التخطيط (م ٧) وعلى وجوب وضع رأس المال الخاص فى خدمة الاقتصاد الوطنى (م ٩) وعلى ضرورة التوفيق بين القطاع الخاص والنشاط الاقتصادى العام (م ١٠)

ويمكن هنا أيضا الاشارة ـ بوجه خاص ـ الى انشـــاء « الهيئة العامة لدعم الصناعة » . و « مصلحة الرقابة الصناعية » وكذلك الى صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص « بتنظيم الصناعة وتشجيعها » ، والذى فرض الحصول على ترخيص من وزارة الصناعة (التى كانت قد انشئت عام ١٩٥٦) لانشاء أو توسيع أى مصنع أو تغيير انتاجه أو مكانه .

وعندما سئل عبد الناصر فى حديث مع بعض الصحفيين الامريكيين فى يناير ١٩٥٨ حول هوية الاقتصاد المصرى وصفه بأنه « اقتصاد رأســـمالى موجه » (٤١) وفى واقع الأمر ، فان النظام الناصرى ، ما كان ليسمح لقطاع ما فى المجتمع ، ان يخرج عن « توجيه » الدولة ، اقتصاديا كان أم غير اقتصادى .

٣ ـ ان من واجب الدولة أن تنشىء قطاعها الاقتصادى الخاص بها :

بالرغم من « التشجيع » والتسهيلات التى قدمها نظام يوليو ١٩٥٢ فى سنواته الاولى للقطاع الخاص ، فلا يمكن القول بأن ذلك الموقف كان هو حجر الزاوية فى سياسة النظام الاقتصادية فى تلك الفترة . وعلى العكس فان جوهر تلك السياسة لم يكن فقط ضبط القطاع الخاص واحـكام رقابة الدولة عليه ، ولكن ما هو أهم من ذلك تقدم الدولة كى تمارس بنفسها النشاط الاقتصادى ، وان تنشىء القطاع الاقتصادى الخاص بها . ذلك أمر يتسق مع طبيعة النظام (أى : طبيعة النخبة الحاكمة) وتوجهاته . وكما سبقت الاشارة ، فان نخبة الطبقة المتوسطة ، التى استولت على سلطة الدولة ما كان يمكن أن تستمر طويلا وهى مفتقرة للقوة الاقتصادية .

وسرعان ما بدأ الضباط الاحرار فى مبادراتهم لبناء قطاع اقتصادى جديد للدولة (أى لذلك الجهاز الضخم الذى يسيطرون عليه) يتجاوز بكثير الأنشطة التقليدية المحدودة التى درجت عليها دولة ما قبل ١٩٥٢ ٠ وفى سبتمبر ١٩٥٢ (أى بعد شهرين من قيام الثورة) انشىء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الذى كان فى مقدمة اغراضه زيادة التعاون والتشاور بين الحكومة والقطاع الخاص ٠ وفى يوليو ١٩٥٢ أصدر المجلس خطة الاستثمارات العامة فى برنامج موسع لمدة أربع سنوات (٤٢) ٠ ثم أخذت الدولة فى تكليف موظفيها بوضع تصميمات المشروعات الصناعية ، حيث أوفدت بعثات خاصة لشراء معدات فنية وسلع انتاجية وللبحث عن تسهيلات ائتمانية ، وللقيام ببعض المشروعات وخاصة فى مجال استصلاح الاراضى والمبانى ، وبعض مشروعات الصناعة الثقيلة مثل مشروع الحديد والصلب الذى ساهمت فيه بعض رؤوس الأموال الالمانية (شركة ديماج) الى جانب رأس المال الحكومى والخاص ، وكذلك شركة الاسمدة (كيما) وصناعة اطارات الكاوتشوك ، وعربات السكك الحديدية ، والكابلات الكهربائية(٤٣) ، وتظهر الدراسات حول نشاط الدولة فى الفترة بين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أن نصيب الحكومة ـ فى رأس المال المكتتب وصل الى ١ر٤٥٪ (٤٤) ٠

على أن نقطة التحول الأساسية والتى سجلت بحق مولد « القطاع العام » كانت هى استيلاء الدولة المصرية على المؤسسات الاقتصادية الاجنبية التى كانت تعمل فى مصر عام ١٩٥٦ ٠ وفى حين كان تأميم قناة السويس هو السابقة التى أمكن احتذاؤها بسهولة ، فان العدوان الثلاثى أدى الى اصدار الدولة لقرارات التمصير والمصادرة للاموال البريطانية والفرنسية ، وبانشاء « المؤسسة الاقتصادية » عام ١٩٥٧ ـ التى آلت اليها المؤسسات الأجنبية ، المتعددة والتى سبق تمصيرها » ـ ووضعت نواة القطاع العام فى مصر ٠ وفى نهاية ١٩٥٧ ، أصبحت الدولة تسيطر على جميع البنوك المتخصصة ، وسبعة من البنوك التجارية التى مثلت جزءا كبيرا من البيوت المصرفية فى مصر آنذاك (٤٥) ٠

والشىء اللافت للنظر هنا أن نظام يوليو لم يتصور وريثا شرعيا للمؤسسات الأجنبية سوى « الدولة » ، ولا يبدو أنه خطر على بال النخبة الجديدة امكانية بيع تلك الوحدات للقطاع الخاص المصرى ، بل على العكس نظر الى مطالبته بها كدليل على الجشع والرغبة فى مزيد من التحكم ٠ وفى البيان الذى القاه عبد الناصر فى ٤ نوفمبر ١٩٦١ قال أنه بعد أن اعلن التمصير « جاء القيسونى ومعه كشف بيد الرأسماليين وكل واحد فيهم عايز يخبط شركتين ثلاثة من الشركات الممصرة ٠٠٠ وأنا فى هذا اليوم قلت له :

أن جميع الشركات بتروح للقطاع العام » ... ولن نستطيع بأى حال أن نخلى الرأسماليين يزيدوا من تحكمهم بأن يأخذوا أيضا ممتلكات فرنسا وممتلكات انجلترا » (٤٦) . وعندما حاول أحمد عبود باشا .. شراء شركة الفنادق المصرية ، التى كانت مملوكة للبلجيك قبل استردادها رفض عبدالناصر الطلب « لأن ذلك سوف يجعل الاغنياء المصريين أكثر غنى ، والفقراء أشد فقـــرا » (٤٧) .

ان التسليم بالمقومات الثلاثة السابقة (عدم رفض الملكية الخاصة أو القطاع الخاص من حيث المبدأ - وخضوع نشاط القطاع الخاص لارادة الدولة - وواجب الدولة فى انشاء قطاعها الاقتصادى الخاص بها) كملامح عامة لموقف النظام السياسى من القطاع الخاص فى مصر فى المرحلة بين ١٩٥٢ - و ١٩٦٠ يؤدى بنا الى تسمية تلك المرحلة بـ « مرحلة المهادنة » وتنطوى هذه التسمية على الاعتقاد بأن الأصل فى طبيعة علاقة نظام يوليو بالقطاع الخاص الكبير (الرأسمالية الكبيرة) فى تلك الفترة كان هو التناقض والعداء وبالتالى فان فترة « السلم » التى شهدها - بالذات - النصف الأول من الخمسينات تظل فى جوهرها فترة « هدنة » أكثر منها أى شىء آخر .

وفى اطار ذلك الفهم يمكننا فحص الفكرة الشائعة عن تلك الفترة أو التى تقول أن رأس المال الخاص المصرى لم يستجب لدعوة النظام السياسى للمشاركة فى التنمية برغم التسهيلات الهائلة التى قدمت له .

ومع التسليم بعيوب أصلية للرأسمالية المصرية سواء بسبب أصولها أو طبيعة تكوينها ، تفسر الكثير من ترددها وأحجامها عن المبادرة أو المشاركة - مما يخرج عن اطار هذه الورقة - الا أن هناك ظروفا موضوعية أخرى تتصل بالنظام السياسى نفسه وأيديولوجيته . فالحجة الاساسية لدى القائلين بالتسهيلات الهائلة التى قدمت للقطاع الخاص تدور أساسا حول القوانين والتشريعات التى وضعتها حكومة الثورة فى بداية حكمها لتسهيل الاستثمار الخاص (المحلى والاجنبى) . ولكن تلك الحجة تنطوى على خلط واضح بين التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار ، وبين « مناخ الاستثمار » فوجود الأولى ، لا يعنى وجود الثانى بالضرورة ، وان كانت جزءا منه . وعودة سريعة الى الفترة المشار اليها نجدها بالاساس فترة « اضطراب وعدم استقرار سياسى » بكل المقاييس : فالفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ كانت فترة صراع سياسى حاد على السلطة حسم - فى مارس ١٩٥٤ - لصالح عبد الناصر . وطوال الفترة نفسها وحتى عام ١٩٥٦ كان الانشغال بالمفاوضة مع الانجليز لانهاء احتلالهم لمصر .

ولم يكد هؤلاء يخـــرجون ، حتى توالت الاحداث سريعا : التأميم ، وعدوان ١٩٥٦ ثم معركة التمصير وفرض الحراسات · ومنذ أواخر ١٩٥٧ وعبر ١٩٥٨ و ١٩٥٩ تصاعد الانشغال الرسمى بالقضية العربية ، وتركت الوحدة المصرية السورية كثيرا من بصماتها على أواخر تلك الموحلة · وليس بامكان أى منصف الادعاء بأن تلك الظروف كانت تساعد على جذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية · وقد زاد من ذلك ـ كما سبق الايضاح ـ امتلاء الخطاب السياسى لقادة النظام الجديد بالكلمات والشعارات التى تدين الاستغلال والاحتكار وسيطرة الرأسمالية ـ الخ ·· وفضلا عن ذلك ، فان أفراد النخبة السياسية القديمة الذين ابعدوا أو اعتقلوا أو عزلوا سياسيا ، فى غمار سعى الضباط الاحرار لاحكام سيطرتهم السياسية انما كانوا يرتبطون ارتباطا وثيقا ليس فقط مع كبار الملاك ، وانما أيضا مع الطبقة الصناعية الكبيرة ، طبقة أصحاب رؤوس الأموال المسيطرة فى المجالين (الصناعى والتجارى)(٤٨) · والأمر نفسه ينطبق على تأثير قانون الاصلاح الزراعى ، وما احدثه من هزه نفسية ، بسبب العلاقة الوثيقة بين ملاك الاراضى ، والرأسماليين الصناعيين والتجاريين ، وهى العلاقة التى أثرت أيضا على طبيعة تكوين وسلوك هؤلاء الاخرين عموما · ويوضح الجدول التالى ، المنقول من مذكرة لجنة التخطيط القومى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٧ مجمل الاستثمارات الخاصة فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ ، وهو يوضح تذبذبا فى هذه الاستثمارات يرتبط الى حد ما بالظروف السياسية · حيث يتقهقر فى حالات التوتر السياسى والعكس صحيح ·

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
جملة الاستثمارات الخارجية (بالمليون جنيه)	٨٧	٧٦	٨٤	١٠٣	٨١

(*) المصدر : د· محمود متولى ، مصدر سابق ، ص ٣٧٩ ·

من ناحية ثانية ، فان سلوك النظام السياسى مع رأس المال الاجنبى كان محلا لترقب الرأسمالية المصرية ، وعندما أوادت هذه الاخيرة شراء بعض المشروعات الاجنبية الممصرة قوبلت بالرفض ـ كما سبقت الاشارة · وكما يقول محمد حسنين هيكل فانه نتيجة لهذا الرفض « فان الرأسمالية المصرية الوليدة ، بدأت تتوجس خيفة ، فلقد فهمت بوضوح أن توسعها ليس مطلوبا ، واذا كان الأمر كذلك ، فان حصر نشاطها وارد » (٤٩) ·

وأخيرا ، يمكننا أن نتصور ، أن خطوات مثل صفقة الاسلحة التشيكية والاعتراف بالصين الشعبية ، والمشاركة فى مؤتمر باندونج ٠٠ الخ ٠٠ كانت تحمل اسبابا للقلق والتوجس لدى الرأسماليين المصريين ٠

(ب) مرحلة الهجوم ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ :

كانت فترة المهادنة بين نخبة يوليو الحاكمة منذ ١٩٥٢ وبين قوى الرأسمالية الكبيرة بالضرورة فترة مؤقتة ٠ ولم تنته تلك الفترة ليس لأن نخبة يوليو « أعطت كافة الضمانات والتسهيلات لرأس المال الخاص الذى تقاعس» ولكن ، على العكس : لأن نخبة يوليو ـ من ناحيتها ـ ما كان يمكن لها بحكم طبيعة تكوينها الطبقى ـ العسكرى ، وبحكم أهدافها ، أن تطالب بالمزيد من القوة والنفوذ لرأس المال ، بل أن هدفها كان هو تجريد الطبقات الرأسمالية من نفوذها ، وان تجمع فى يدها القوة الاقتصادية الى جانب القوة السياسية٠ أما موقف رأس المال الخاص ، فمن التبسيط الشديد وصف موقفه بأنه « تقاعس » و « أحجام » واصرار على عدم المشاركة ٠ ولكنه فى الحقيقة أدرك أن العصر لم يعد عصره ، وقبع ينتظر بقلق مصيره المحتوم ٠ ولا يغير من هذه الحقيقة القول بأن برنامج التصنيع الانتقالى (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) ، افترض أن يقوم القطاع الخاص بـ ٧٥٪ من الاستثمارات ، وان الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) افترضت قيام القطاع الخاص بـ ٢٥٪ من استثماراتها ، فمن الطبيعى تماما ألا تتحقق أشياء كثيرة لمجرد أنها « مستهدفة » فى الخطة ، طالما أن الأساس الموضوعى لها غير متوافر ، وفى واقع الأمر ، فان هذا الأساس الموضوعى أخذ يتآكل بسرعة طوال الخمسينات لينهار تماما عند مطلع الستينات ٠

غير أن مصر لم تكن أبدا حالة فريدة فى ذلك التطور ٠ وكما يقول ووتربرى ، وجدت مصر نفسها فى الخمسينات والستينات واحدة من بين عدد من الدول الآخذة فى النمو ، المشدودة الى التنمية الاقتصادية التى توجهها ، وتسيطر عليها الدولة٠ولا ينبغى أن ننسى أن تركيا ـ من بين البلدان الأقل نموا ـ كانت رائدة فى هذا الاتجاه فى الثلاثينات ، مثلما فعلت ذلك أيضا المكسيك ، بدون الاستناد الى تبرير اشتراكى ماركسى ، وحذت الهند حذوها بعد الحرب العالمية الثانية على نفس الأساس الايديولوجى ٠ وكانت يوغوسلافيا هى الوحيدة من بين الدول النامية « غير المنحازة » التى التزمت ايديولوجيا باقامة قطاع عام مسيطر ٠ والاسباب التى دفعت تلك الحالات الرائدة لاتباع ذلك المسلسل هى :

— السعى الى الاستعمال الرشيد والاقتصادى للموارد النادرة (حيث أن القطاع الخاص بنظرته الجزئية ومصالحه الضيقة لا يمكن أن يعهد اليه بادارة الموارد) ، وضمان استقرار النظام عن طريق حرمان المنافسين المحليين على القوة السياسية من تلك الموارد ، وأخيرا فان النمو كان يعنى القوة القومية (٥٠) ٠

وفى صياغة أكثر دقة يمكن القول أن المشروع السياسى لنخبة يوليو (أى النخبة العسكرية للطبقة المتوسطة) الذى أخذ يتشكل بفعل الاصلاح الزراعى وتأميم القناة وتمصير الشركات والبنوك الأجنبية ، بعيـــدا عن البرجوازية الكبيرة ، وعن الطبقات العمالية والفلاحية ، انما أصبح جاهزا فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات لاستكمال آخر وأهم ملامحه ، أى : تأميم المشروعات الكبرى فى البلاد وأحكام سلطة الدولة على الاقتصـــاد القومى ٠وباستكمال تلك الملامح ، يصبح من المنطقى تماما ، ادراج مشروع نخبة يوليو ضمن تطبيقات نموذج « رأسمالية الدولة » ، الذى سبق أن عرفته تركيا والمكسيك فى الثلاثينات والاربعينات ، وبوليفيا فى الخمسينات ٠

وكما خلص أحد الباحثين ، فان سمات هذا النموذج تتمثل فى : وجود اقتصاد قومى ضعيف داخل محيط الاقتصاد العالمى يتسم بوجـــود طبقة بورجوازية قومية ضعيفة ، وطبقات شعبية غير منظمة ـ اعادة توجيه قومى للموارد الاقتصادية من خلال الاصلاح الزراعى وتأميم المرافق والصناعات الأساسية وتوسيع الخدمات الاجتماعية ـ وجود جماعة مصالح متمركزة حول الدولة وترتبط باعادة توجيه هذا النشاط الاقتصادى وتحاول السيطرة على المجتمع من خلال وسائل بيروقراطية أساسا (٥١) ٠

ومن منظور آخر وضعت باحثة أمريكية التجربة المصرية الى جانب تجربة اليابان بعد ١٨٦٨ وتركيا بعد ١٩٢٣ وبيرو فى عهد خوان فيلاسكو ضمن نموذج ما اسمته « الثورة من أعلى » ، وهو النموذج الذى اتسم بـ :

— عدم وجود مشاركة جماهيرية فى الاستيلاء الثورى على السلطة، أو فى أحداث التغييرات الاجتماعية ٠

— انجاز الاستيلاء على السلطة ، والتغيير الاجتماعى بأقل قدر من العنف أو الدموية ٠

— أحداث التغييرات بطريقة براجماتية وضعف الاعتمـــاد على الايديولوجيات الراديكالية ٠

— الاعتماد فى تكريس السلطة وفى أحداث التغييرات على الجهاز الادارى للدولة والسيطرة عليه ٠

— تحطيم الأساس السياسى والاقتصادى للأرستقراطية أو الطبقات العليا (٥٢) ٠

فى هذا السياق ، « كان يوم ١٣ فبراير ١٩٦٠ يوما حاسما فى حياة الرأسمالية المصرية ، وهو تاريخ تأميم بنك مصر ، وسيطرة الدولة عليه بصورة كاملة ٠ ولم يؤمن هذا الاجراء سيطرة الحكومة على أكبر مصرف تجارى كان ولا يزال فى يد القطاع الخاص فحسب ، وانما أمن لها السيطرة على كل الشركات الصناعية المرتبطة بالبنك » ٠ وفى يونيو ويوليو ١٩٦٠ أممت شركات النقل الداخلى بالقاهرة وأممت تجارة الشاى والأدوية ، « وبدأت تتدهور أسعار الاسهم بسرعة وعاشت جماعات رجال الأعمال من المصريين فى خوف ، اذ أنهم كانوا يجهلون الجهة التى ستنزل بها الضربة القادمة » (٥٣) ٠ وفى مايو ١٩٦١ طلب وزير الاقتصاد جميع الصلاحيات التى تمكنه من التفتيش على حسابات أية شركة مساهمة للتثبت من انها تدار ادارة صحيحة وفعالة وفى الغرض الذى انشئت من أجله » ، وذلك قبل أن تهب العاصفة الاخيرة فى يوليو ١٩٦١ ٠

وكما سبقت الاشارة ، فان الطابع « التجريبى » لايديولوجية يوليو يبدو واضحا من حقيقة أن وضع الخطة الخمسية سبق التأميم ، وأن التأميم بدوره سبق محاولات التنظير له ٠ بل ان ذلك التنظير لم يقدر له أن يتبلور فى « الميثاق » الا عقب « نكسة » الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١ ٠ فهذه النكسة ، لم تلفت نظر النخبة الى مخاطر التهاون ازاء الرجعية فقط ، وانما أيضا ركزت جهودها على الاوضاع الداخلية فى مصر ٠

واذا كان المضمون « الشعبى » لايديولوجية النظام قد ارتبط بأصوله الطبقية وبطبيعة علاقة القوى ازاء الطبقات الاخرى العليا ، والدنيا ، فان هذا المضمون اكتسب مع بداية الستينات أبعادا جديدة ٠ أن أهم هذه الابعاد كان هو ظهور مفهوم « أعداء الشعب » ، فبدلا من تكتل الشعب ضد اعدائه الخارجيين ، أو أعدائه الداخليين الممثلين أساسا فى قوى سياسية (أى لا طبقية بالدرجة الأولى) — كما فى الاتحاد القومى — برز الحديث عن الاعداء الداخليين الذين هم « من الرجعيين » وأعوان الاستعمار باعتبارهم قوى اجتماعية وطبيقية معينة ٠ وفى حين اعترف « الميثاق » بالصراع

الطبقى فان هذا لم يعن أبدا السماح بالتبلور أو الاستقلال التنظيمى للطبقات. كما أن حل هذا الصراع يظل مرهونا - وفق الميثاق - بالأساليب السلمية ، فى اطار « الوحدة الوطنية » وعن طريق « تذويب الفوارق بين الطبقات » .

من ناحية ثانية ، فان هذا الارتباط « بالشعب كله » انتج اصرارا على الوفاء بحاجات كافة القوى الاجتماعية ، بصرف النظر عن تكلفة ذلك أو امكانيته . وهذا هو - كما يقول بايندر - مأزق النظم الشعبية ، أو هى - بتعبيرات « خوزية نان » عالم السياسة الارجنتينى أزمة الطبقة الوسطى التى تطمح الى تحقيق أهداف متعارضة « التنمية الاقتصادية مع الاستقرار النقدى .. ، وتقديم خدمات عامة أفضل مع تخفيض الضرائب ، وزيادة انتاجية الزراعة مع توسيع الملكية الفردية ، وتوفير حرية الرأى مع قمع المعارضة ، وازالة الامتيازات القديمة ، مع الرغبة للولوج الى أبهاء ارستقراطية جديدة » (٥٤) . أما الصياغة « المصرية » فقد ذكرها الميثاق تحت اسم « المعادلة الصعبة » أى : زيادة الانتاج مع زيادة الاستهلاك ، مع زيادة الادخار » ! . ولما كان تحقيق هذه المعادلة اقتصاديا صعبا أو مستحيلا فان القدرة الادارية للدولة بدت وكأنها هى الكفيلة بحل تلك المعادلة قسريا !

وأخيرا ، فان هذا الدمج على المستوى الاقتصادى والاجتماعى ، قابله أيضا دمج من نوع آخر على المستوى السياسى بين الشعب والسلطة التنفيذية، أو بين المجتمع والدولة (٥٥) . ولم يتصور عبد الناصر أى انفصال بين السلطة الحاكمة والشعب فى ظل حكمه . وفى رده على استفسار لأحد أعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى يوليو ١٩٦٢ حول مشاركة أعضاء السلطات العامة للدولة فى الاتحاد الاشتراكى يقول : « هل التنفيذيين من غير أفراد الشعب ؟! ما احنا السلطة التنفيذية - مش معتبرنا من الشعب والا معتبرنا أيه ؟ ده مفهوم قديم ، وممكن النهارده نشيل هذا المفهوم من رأسنا » (٥٦) .

هذه التطورات العامة فى ايديولوجية النظام السياسى مع بداية الستينات ، انعكست بشكل خاص على الموقف من القطاع الخاص . لا بل ان الموقف من القطاع الخاص أظهر - أكثر من أى شىء آخر - هوية نظام رأسمالية الدولة فى مصر الناصرية ، وقدم « الميثاق » أوضح صياغة لذلك الموقف ، فى سياق ايديولوجيته « الشعبية » التى « طعمت » بمفردات ومقولات « ماركسية » متفرقة .

ان جوهر التطور فى موقف نظام يوليو ازاء القطاع الخاص أو « رأس

المال » هو أنه لم يعد مبررا ـ بالأساس ـ بالعواقب السياسية الوخيمة لميل رأس المال الى الاحتكار ، والسيطرة ـ بالتالى ـ على الحكم ، وانما أيضا ما ينطوى عليه نشاط رأس المال فى ذاته ، وفى ظل ظروف مصر ، كغيرها من البلاد النامية ، من مثالب خطيرة · واستنادا الى تلك المبررات وضع الميثاق الحدود المسموح بها للقطاع الخاص ·

١ ـ رفض احتكار القطاع الخاص وسيطرته على الحكم :

فى استعراض الباب الأول من الميثاق لـ « جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل على وادى النيل » يذكر أن رأس المال « كان يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية ، بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته » · ثم يعود ليذكر « ان الشعب المصرى لم يغب عن باله أن الرأسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى أرباح لها ، لأنهـــا ـ بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية ـ تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية » · ثم يتحدث الميثاق فى الباب الرابع عن الانحراف العام الذى تبع « فشل » ثورة سنة ١٩١٩ ويوضح أن هذا الانحراف « استطاع أن يمهد لفئة من الرأسماليين ورثوا فى حقيقة الأمر نفس دور المقامرين الأجانب فى القرن التاســـع عشر بكل سطحيته التى لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قدر اهتمامها باستغلال أكبر جزء من ثروته ونزحها فى أقل وقت ممكن » · ويدين الاثار السياسية للاحتكار بقوله « ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وان يسيطر عليهم ، ويملى فوقهم ارادته » ويكرر الفكرة نفسها فى الباب الخامس : « أن من الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية وبين رأس المال المستغل · وكان محتما أن تكون الاشـــكال السياسية ـ بما فيها الاحزاب ـ تعبيرا عن هذه القوة ، وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع ورأس المال المستغل » وفى موضع آخر يذكر : « ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالى (فى بلادنا) ـ حتى أن تصورنا حدوثه فى الظروف العالمية القائمة الآن ـ لا يمكن من الناحية السياسية سوى أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها » ·

ولا تترك هذه النصوص أى لبس فى استنتاج أن الحل الوحيد لمشكلة « الاحتكار » ، « وسيطرة رأس المال على الحكم » ليس سوى نقل القوة

الاقتصادية من أيدى الرأسمالية الكبيرة الى أيدى « الشعب » ، أى أيدى جهاز الدولة ٠

ـــ القطاع الخاص الكبير مستغل ، وضعيف ، وتابع :

مع ظهور الميثاق ، كوثيقة ايديولوجية لنظام يوليو ، استقر أكثر من أى وقت سابق ـ مفهوم « الاستغلال » كمعيار للتفرقة بين الملكية المستغلة ، والملكية غير المستغلة والقطاع الخاص « المستغل » والقطاع الخاص غير المستغل ٠ ولقد ارتبط طرح هذه الفكرة بالاعتقاد بأن التجارب الرأسمالية فى التقدم « تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار » وأنها « حققت أهدافها على حساب شقاء الشعب العامل واستغلاله » ٠ ويفند الميثاق امكانية صنع التقدم بالطريق الرأسمالى على أساس « ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع » ٠

فاذا كان الاستغلال سمة عامة للنمو الرأسمالى ، فانه ـ فى بلدان العالم الثالث ـ يتسم أيضا بالضعف والتبعية ٠ وكما يقول الباب السادس من الميثاق : « ان رأس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى أرغمت على التخلف لم يعد قادرا على أن يقود الانطلاق الاقتصادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمة اعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات » ٠٠ « وان نمو الاحتكارات العالمية لم يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية فى البلاد المنطلقة الى التقدم : أولها / أنها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير ٠

ثانيها : ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية ، وتقتفى أثرها ، وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة ٠ ومن ناحية أخرى ، فان اتساع مساحة التخلف فى العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لا يحركها غير دافع الربح الأنانى » ٠

والواقع أن واضع الميثاق رأى ضمنا أن الحد من القطاع الخاص وتوسيع القطاع العام ، ليس فقط أداة لمقاومة الاحتكارات العالمية ، وتحقيق تقدم مخطط بدافع من الصالح العام وانما أيضا وسيلة للحد من استغلال

الجماهير ، وعلى هذا الأساس وضعت الحدود على حجـــم ودور القطاع الخاص ٠

الدور المحدد والمحكوم للقطاع الخاص :

فى ضوء المقدمات السابقة انتهى الميثاق فى الباب السادس منه عن « حتمية الحل الاشتراكى » الى تقرير « ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة » وحدد تلك السيطرة فى « خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية » و « وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها ، من غير استغلال » ٠

وكما هو معروف فقد وضع الميثاق حدود القطاع العام والقطاع الخاص فى المجالات الاقتصادية المختلفة : فهياكل الانتاج الرئيسية والمرافق العـامة تظل فى نطاق الملكية العامة فقط ٠ والصناعات الثقيلة والمتوسطة والتعدينية يجب أن تكون فى غالبيتها داخلة فى اطار الملكية العامة ، والسماح بالملكية الخاصة فيها مرهون بسيطرة واشراف القطاع العام ، أما السماح بالملكية الخاصة فى مجال الصناعات الخفيفة فهو مرهون ببعدها عن الاحتكار ٠ وفى مجال التجارة « يجب ان تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ٠ ويجب أن تكون تجارة الاستيراد كلها فى اطار القطاع العام وان كان من واجب رأس المال الخاص المشاركة فى الصادرات » ٠ وحدد الميثاق حجم هذه المشاركة بمقدار « الربع » ٠ كما طلب الميثاق أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ، وحدد هذا الدور فى اطار الخطة الاولى للتنمية الشاملة « بالربع على الأقل » ٠ وقرر الميثاق أن المصارف وشركات التأمين يجب أن تكون فى اطار الملكية العامة أما فى المجال العقارى ففرق الميثاق بين الملكية المستغلة والملكية غير المستغلة ٠ ورأى الميثاق أن الحد الأعلى للملكية الذى فرضته قوانين الاصلاح الزراعى « يجب أن يشمل الاسرة كلها أى الأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع ٠ أما بالنسبة لملكية المبانى ، فرأى الميثاق أن منع الاستغلال فيها يتم من خلال القوانين المنظمة لها ، وقوانين الضرائب والرقابة ، فضلا عن زيادة الاسكان العام والتعاونى ٠

ومع أن الفصل السادس يذكر « ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنمية من أجل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره »، الا أن الفصل السابع يؤكده بدوره « ان رأس المال الفردى ، فى دوره الجديد،

يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية ، شأنه فى ذلك شأن رأس المال العام ، وان هذه السلطة هى التى تشرع له · وهى التى توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف · أنها على استعداد أن تحميه،ولكنحماية الشعب واجبها الأول»·

وفى الرد على القول بأن قوانين يوليو قيدت المبادرة الفردية ، يرد الفصل السابع : ان المبادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة وما كان قائما فى الماضى كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل ، وعلى حماية الاحتكار التى تنفى كل احتمال للمخاطرة ، وهى الحجة التى يستند اليها رأس المال الفردى فى نصيبه من الربح » ·

(ج) مرحلة التراجع : ١٩٦٧ ـ ١٩٧٤ :

اذا كانت فترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ قد شهدت ـ على الصعيد النظرى ، أى الايديولوجى نوعا من الوضوح فى رؤية النظام السياسى للقضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى فى المجتمع ، وفى مقدمتها قضية « القطاع الخاص » والموقف ازاءه ، فان الفترة نفسها شهدت ـ على الصعيد العملى ـ عديدا من التطورات شديدة الاهمية ، والتى مهدت لتغيير أساسى فى الفترة اللاحقة ، فى موقف النظام ازاء تلك القضايا كلها ·

لقد شملت تلك التطورات تداعيات عملية التنمية ذاتها التى تمت فى النصف الأول من الستينات متمحورة حول الدولة والقطاع العام ، والتى رافق انجازاتها ، ظهور عديد من المشاكل الخطيرة مثل تزايد الاستهلاك ، وعجز ميزان المدفوعات ، وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة ، مما أدى الى الاعتماد على العالم الخارجى (٥٧) · ويخرج من نطاق ورقتنا هنا التعرض لتفاصيل تلك التطورات ، أو بمـــــدى ارتباطها باستراتيجية « احلال الواردات » التى اتبعت ·

ومن ناحية أخرى ، فان الضغوط « الخارجية » على التجربة بلغت ذروتها فى هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما أعقبها من ارتفاع نسبة الانفاق الحربى الى الناتج القومى الى ١٨٪ · وهو ما كان بالطبع على حساب الاستخدامات الأخرى للموارد ، خاصة الاستثمار · وفى السنوات (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) بدأ معدل الزيادة فى الدخل القومى يتباطأ وانخفض المتوسط السنوى للفترة ككل الى ٥ر٢٪ بل وصل فى عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ الى معدل سالب (٥٨) ·

غير أن التطور الاجدر بالاشارة اليه هنا هو ذلك الذى طرأ على النخبة الحاكمه ، كجزء من النظام السياسى ، فى تلك الفترة · وامتدادا لما سبق ان أشرنا اليه حول توافر سمات « رأسمالية الـــدولة » فى مصر الناصرية ، وارتباط ذلك أساسا بالدور الذى أخذت تلعب « الدولة » خاصة على أيدى نخبة الطبقة المتوسطة ــ والعسكريون فى مقدمتها ــ فقد بدأت مصر تعرف ايضا تبلور « البرجوازية البيروقراطية » ·ويقصد «بالبرجوازية البيروقراطيه» تلك الطبقه التى تنشىء لنفسها موقفا (أحيانا مسيطرا) فى علاقات الانتاج ، من خلال سيطرتها على قطاع انتاجى مملوك ملكية عامة ، وتديره باسم الدولة ، وبواسطة اتصال ثابت قوى بها ، وبطريقة ترتبط بالقوانين الأساسية للنمط الرأسمالى للانتاج (٥٩) ·

لقد ظهرت هذه الطبقة وتبلورت على رأس قطاع رأسمالية الدوله فى مصر الناصرية ، والذى ضم أساسا القطاع العام (بما فى ذلك المشروعات المملوكة للدولة ملكية كاملة ، والمشروعات المختلطة التى يشترك فيها رأس المال الخاص مع رأس المال العام) والقطاع التعـــاونى فى الزراعه وفى الحرف · هذه الطبقة اذن لم يرتبط وجودها بملكيتها الخاصة لوســـائل الانتاج ، بقدر ما ارتبط بتحكمها فى وسائل الانتاج العامة للمجتمع ككل · ومعنى هذا ان هذه الطبقة لم يكن لها وجود قبل ثورة يوليو ، بحكم ان قادة الجهاز الادارى للدولة كانوا أنفسهم من أصحاب وسائل الانتاج ، أو مرتبطين عضويا بهم ، كما أن دور الدولة فى النشاط الاقتصادى كان محدودا · الا انه مع قيام الثورة بقيادة نخبة من الطبقة المتوسطة المرتبطة أساسا بجزء من جهاز الدولة (الجيش) ، وفى ظل ضـــعف الطبقتين (البرجوازية ــ والعمالية) فان تلك النخبة اعتمدت فى حكمها على الدولة والقوات المسلحة · على أن الدور السياسى للبرجوازية البيروقراطية ظل محدودا فى المرحلة بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ أما بعد ذلك ، ومع حركة التأميمات الواسعة وتضاعف حجم القطاع العام ، فقد تمكنت البرجوازية البيروقراطية من السيطرة على القطاع الأكبر من-الانشطة الاقتصادية ، بتوليها المراكز الرئيسية فى الحكومة والقطاع العام والمؤسسات المالية والتجارية المختلفة ، الى جانب السيطرة على وسائل الاعلام بصفة شبه مطلقة وكاملة ·

وتحت وطأة الظروف الصعبة فى النصف الثانى من الستينات خاصة هزيمة يونيو ، وفى ظل الدور القائد المتنامى للبرجوازية البيروقراطية أخذت ايديولوجية النظام « الشعبية » التى سبق « توليفها » فى الميثاق تتعرض للتفكك · وقد بدأ ذلك فى أواخر عهد عبد الناصر فى خطبة وتصريحاته وكذلك

فى « بيان ٣٠ مارس » عام ١٩٦٨ · وأعطى رحيل عبد الناصر زخما اضافيا لعملية المراجعة ، ثم صاغ السادات أول ملامح تلك المراجعة فى عهده بحذر شديد فى « برنامج العمل الوطنى » الذى قدمه الى المؤتمر القومى العام الثانى للاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧١ ·

لقد حدد بيان ٣٠ مارس أولويات « المرحلة التالية » بأنها : اعادة البناء العسكرى ، واعادة البناء السياسى ، ثم اعادة البناء الاقتصادى . ولم يشر - فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى والاجتماعى - الى أية اجراءات اجتماعية واقتصادية جديدة ·

وفى الفترة التالية أصبح شعار « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » وقول عبد الناصر « ان أى تفكير أو حساب لا يضع المعركة وضراوتها أولا وقبل كل شىء لا يستحق أن يكون تفكيرا ، ولا تزيد نتيجته عن الصفر » - يعبران عن جوهر الاهتمامات للقيادة المصرية · وفيما عدا ذلك ، فان ما جاء من اشارات سريعة فى بيان ٣٠ مارس عن « الدولة العصرية » وعن « توفير الحريات للمواطنين » ، فتح الباب واسعا للنقاش العام حول تطوير النظام السياسى لاتاحة فرص أفضل للمشاركة السياسية وحريات التعبير ، وحول تطوير أبنية وأداء النظام السياسى والاقتصادى ·

وقبل ذلك ، وفى أول وزارة تشكل بعد الهزيمة (وزارة عبد الناصر . التى كان رئيسها فعليا زكريا محيى الدين كأقدم نواب رئيس الوزراء) رفعت « المجموعة الاقتصادية » فى تلك الوزارة شعار انقاذ الاقتصاد الوطنى من الافلاس المحتم وطرحت برنامجا يتلخص فى : الحد من سرعة التصنيع وتصفية الشركات الخاسرة فى القطاع العام ، ورفع أسـعار بعض سلع الاستهلاك الشعبى ، وتخفيض الاجور والتعاون مع رأس المال الاجنبى وتوثيق العلاقات مع صندوق النقد الدولى ·

ولقد قاوم عدد من المثقفين اليساريين هذا البرنامج ، ورأوا - على العكس - أن ظروف الحرب وأزالة آثار العدوان يجب أن يكون فرصة لفرض جو من التقشف وتطبيق « اقتصاد الحرب » والمضى قدما على طريق « تعميق التحول الاشتراكى » ، ولكن شيئا من هذا لم يتم أبدا ! وفى غمار مظاهرات واضطرابات فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ومشكلات اعادة البناء العسكرى ، وبدء حرب الاستنزاف ، والمساومات الدبلوماسية الصعبة على طريق تسـوية الصراع مع العدو الاسرائيلى توارت دعوات التجديد « الايديولوجى » ·

ولم يرد السادات ، فور توليه السـلطة ، التعبير عن أى تغييرات ايديولوجية مناقضة للعهد السابق عليه · وعندما قدم « برنامج العمـل الوطنى » فان الاضافات « الساداتية » فيه جاءت طفيفة ، وفى مقدمتها : التشديد الحذر على قضية الديمقراطية ، وعدم تناقضها مع الاشتراكية ، المطالبة بالاسراع فى وضع الدستور الدائم وضرورة أن تؤكد مبادؤه الاساسية على الحريات العامة ، وعودة اسم « مصر » بدلا من الجمهورية العربية المتحدة ، واقرار دور الرئيس «كحكم» بين السلطات ـ كأحد المبادىء المطلوب النص عليها فى الدستور ، والدعوة الى بناء القرية الحديثة وشمول التأمينات الاجتماعية لجميع المواطنين ·

فى سياق هذه التطورات الهامة بين الحربين (يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣) فان موقف النظام السياسى المصرى من القطاع الخاص ، لا يمكن وصفه الا « بالتراجع » بالقياس الى فترة « الهجوم » السابقة · والجدير هنا بالذكر أن ذلك الطابع « الهجومى » كان قد استمر الى أواخر عام ١٩٦٦ على الأقل على صعيد الافكار والشعارات المطروحة · وفى خطاب شهير فى دمنهور فى ١٥ يونيو ١٩٦٦ تحدث عبد الناصر باستفاضة عن استمرار التجارة الداخلية كلها فى يد القطاع الخاص ، باعتباره مظهرا يتناقض مع الاشتراكية، وتحدث عن وجوب تدخل القطاع العام فيها بشكل تدريجى · كما تحدث أيضا عن قطاع المقاولات ، الذى كان القطاع الخاص ما يزال يسيطر على أكثر من ٦٠٪ منه وتمت أعماله وأرباحه بسبب كميات التشييد الكبيرة ، وطالب بالعمل على تقليل هذه النسبة لتكون ٨٠٪ للقطاع العام و ٢٠٪ للقطاع الخاص ·

فاذا كانت حرب ١٩٦٧ قد مثلت نقطة تحول حادة وفاصلة ، توقف عندها نهائيا هجوم النظام على القطاع الخاص ، فان الاساس « الموضوعى » لذلك التحول واستمراره عبر الفترة موضع البحث ، انما يتمثل فى الطبيعة الاجتماعية للنخبة الحاكمة التى تبلورت فى الستينات ، وانتقلت قيادتها من عبد الناصر الى السادات · وفيما عدا عناصر قليلة استبعدت فى غمار أحداث مايو ١٩٧١ فان الكتلة الاساسية من تلك النخبة لم تشأ أن تبادر بأى توجه راديكالى ازاء القطاع الخاص · وفى ضوء ذلك ، يمكن صياغة موقف النخبة الحاكمة من القطاع الخاص فى الفتـرة بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ بأنه تشجيع فى اطار الايديولوجية الموروثة ·

تشجيع القطاع الخاص فى اطار الايديولوجية السياسية الموروثة :

لم يرد ذكر مباشر للقطاع الخاص فى بيان ٣٠ مارس ، ولكن فى تعداد

البيان للمهام الرئيسية المطلوب انجازها ذكر : « توفير الحافز الفردى ، تكريما لقيمة العمل من ناحية ، واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وافساح فرصة الأمل أمامها » وفى حديث البيان عن الخطوط الاساسية التى يجب أن يتضمنها الدستور ، يذكر البيان : « ان ينص فى الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة ، وحدود كل منها ودوره الاجتماعى » · وفى واقع الأمر ، فان صـــيغة البيان ، والأولويات التى تضمنها ، والمهام الجديدة التى دعا اليها ، انما مثلت فى حينها تحولا حادا عن الصياغات الايديولوجية المتشددة السابقة على الحرب، ليس فقط فيما يتعلق بالقطاع الخاص ، وانما فى كافة نواحى « التطبيق الاشتراكى » ·

وفى هذه الفترة تعددت تصريحات عبد الناصر حول تلك الرؤية المتغيرة للقطاع الخاص · وعلى سبيل المثال ، فقد تحدث فى عام ١٩٦٧ قائلا : «نحن أحيانا نعقد الأمور لانفسنا فى القطاع العام وفى القطاع الخاص ، ونحن نطلب اطلاق امكانيات العمل فى حدود الميثاق ومبادىء الثورة الاجتماعية حتى نعطى الافراد مزيدا من امكانيات العمل ، حتى تزيد من قوة الانتاج سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص ، وحتى تستوعب العمالة · ليست هناك محظورات فى الاشتراكية غير الاستغلال ، يجب الا نعقد الأمور لأنفسنا ، ولابد أن نحل جميع المشـــاكل (····) ومشـــاكل القطـــاع الخاص والتســـهيلات الائتمانية ، وأيضـــا مشـاكل القيود الكثيرة التى فرضت بغير داع على امكانية العمل والانطـــلاق » (٦٠) وفى يوم أول مايو ١٩٦٨ تحدث عبد الناصر مخاطبا العمال قائلا : « بعض المحاولات تحاول أن تصور دور الرأسمالية الوطنية وكأنه دور من الدرجة الثانية ، هذا الكلام غير حقيقى ولازالت الرأسمالية الوطنية تقوم فى بلدنا بدور كبير سواء بالنسبة للورش الصغيرة أو المصانع الصغيرة ، أو بالنسبة للزراعة أو حاجات كثيرة » ··· « يجب أن نعطى للقطاع الخاص فرصة علشان يستقر ويتدعم ويأمن على نفسه ، ومنقولش ان القطاع الخاص أو الرأسمالية الوطنية دى حاجة عيب · لا احنا قبلنا بها فى الميثاق على أساس أنها ضمن تحالف قوى الشعب العامل » (٦١) · وفى خطاب عبد الناصر فى عيد الثورة السابع عشر فى ٢٣ يوليو ١٩٦٩ أمام المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى ، ولدى تحديده للقضايا التى طلب بحثها للدورة القادمة (فى اطار دعم قضية التحول الاشتراكى قبل سنة ١٩٧٠ كما جاء فى الميثاق) ذكر عبد الناصر أن من تلك المسائل « مسألة اتساع المجال أمام دور القطاع الخاص بغير تحرج لا مبرر له وبدون محظورات حيث لا تدعو الحاجة اليها ، لأن جهد هذا القطاع الخاص مطلوب فى مجالات كثيرة » (٦٢) ·

وبعد وفاة عبد الناصر ، لم يخرج أنور السادات عن نفس الاطار فى « برنامج العمل الوطنى » عندما ذكر : « لقد حدد الميثاق بوضوح دور القطاع الخاص ومجالات نشاطه ، وبقى أن نوفر له دون تردد أو خوف الضمانات اللازمة لكى يقوم بدوره المحدد فى خطة التنمية وتحت الرقابة الشعبية · ان موقفنا النظرى من القطاع الخاص قائم على أساس دوره اللازم لعملية التنمية ، فلابد وان تيسر له عمليا القيام بمهمته ، وان ترسم له بوضوح خط سيره » ·

وعلى أى الأحوال فقد شهد عام ١٩٧١ صدور القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة ، حيث شمل هذا القانون ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لاغراض المنفعة العامة الا بتعويض عادل· ونص القانون على ان المشروعات التى تنشأ طبقا له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الطبيعة القانونية للمساهمين · كما انشئت بموجب هذا القانون هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة ، لاختيار المشروعات والموافقة عليها·غير أن الظروف السياسية والاقتصادية العامة بما فى ذلك الاستعداد للمعركة ضد اسرائيل ، ما كان يمكن أن تسمح بالتطبيق الفعال لذلك القانون ·

(د) مرحلة الوفاق ١٩٧٤ :

مثلما حسمت حرب يونيو ١٩٦٧ نهاية الحقبة « الاشتراكية » بصرف النظر عن الارهاصات التى سبقتها وبرغم البقايا التى تلتها ، فان حرب أكتوبر ١٩٧٣ دشنت بداية الحقبة الانفتاحية بصرف النظر عن المقدمات التى سبقتها أو العقبات التى تلتها · وفيما بين ١٩٧٤ واللحظة الراهنة (١٩٨٨) فان الفترة كلها تنقسم مناصفة بين حكم الرئيس الراحل أنور السادات (حتى ١٩٨١) وحكم الرئيس الحالى حسنى مبارك (١٩٨١ ـ ١٩٨٨) · ومع ذلك ، فان الملامح العامة للنظام السياسى والاقتصادى الراهن انما جرى تشكيلها منذ منتصف السبعينات ، ، أى : الانفتاح اقتصاديا والتعددالحزبى سياسيا · وبالمثل ، فان التوجهات الخارجية للنظام والتى انطبعت بقوة بالعلاقة الخاصة التى انشئت مع الولايات المتحدة ، ثم بالاعتراف باسرائيل واقامة العلاقة معها ، ما تزال هى السارية حتى الآن · وفى واقع الأمر ، فان جوهر التغير الذى تم تحت حكم الرئيس مبارك انما هو « ترشيد » تلك التوجهات كلها داخليا وخارجيا ، ومحاولة ترتيبها على نحو متوازن ، مستقر: يسرى هذا على الانفتاح الاقتصادى مثلما يسرى على التعدد الحزبى ، وعلى العلاقة مع أمريكا واسرائيل ·

ومن وجهة النظر التى تهمنا هنا ـ أى تحديد ماهية النظام السياسى ، قبل التعرف على موقفة ازاء القطاع الخاص ـ يمكن ذكر ملاحظتين أساسيتين:

الأولى ، أن توصيف « البرجوازية البيروقراطية » ما يزال ينطبق ـ أكثر من أى توصيف اخر ـ على النخبة الحاكمة الراهنة فى مصر ، بل ان انتماءها للطبقة الوسطى والسند العسكرى لها (وهى خصائص نظام ما بعد يوليو ١٩٥٢) ما يزال ـ فى مجمله صحيحا ٠

وقد شهدت الفترة الانتقالية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤) العديد من ملامح الالتقاء المصلحى بين النخبة البرجوازية ـ البيروقراطية ، وبين العناصر الرأسمالية التى أخذت تتحرك بحذر ، ولذلك فان ترحيبها بتنشيط القطاع الخاص ، والاتجاه نحو الاقتصاد الحر ، لم يكن مجرد تقدير لما يستلزمه تطور الاقتصاد المصرى فى ظروف ما بعد حرب أكتوبر ، وانما أيضا لارتباطات مصلحية مباشرة أو شبه مباشرة ٠

الثانية ، أنه مع التسليم باستمرارية الخصـــائص الاساسية للنخبة الحاكمة وأصولها ، فان عناصر النخبة الحالية تنتمى الى الجيل التالى لجيل « الضباط الاحرار » ٠ هذا الجيل ولد ابناؤه فى حوالى الثلاثينات من هذا القرن ، وعندما قامت الثورة كان أبناؤه فى السنوات الاخيرة لتعليمهم العالى ، أو كانوا فى بداية حياتهم العلمية أو بعثاتهم الدراسية بالخارج وبحكم طبيعة نظام يوليو ، فان العناصر التى تطلعت من هذا الجيل للمشاركة فى الحياة العامة ، كان عليها أن تبدى أكبر قدر من الولاء والطاعة للثورة ، ونظامها ، وأفكارها ٠ ولأن الخبرة السياسية لدى هذا الجيل تمت وتكونت فى ظل حكم « الضباط الأحرار » فان الطابع الفنى والبيروقراطى ـ اللاسياسى ـ هو الذى يغلب على تلك الخبرة ، كما ورث هذا الجيل تغليب عناصر « الأمن » و « الاستقرار » كقيم عليا تسبق أى قيم سياسية أخرى ٠ وأخيرا ، فان هذا الجيل ، وقد عمل مع الضباط الأحرار وتحت أمرتهم ، دون أن يكون منهم ، فانه ورث أساليب ومعايير الضباط الاحرار دون أن يكون له نفس طموحهم أو تهورهم ٠

واذا كانت سنة ١٩٧٤ (نقطة البدء لهذه المرحلة) قد شهدت اعلان « ورقة أكتوبر » فانها كانت ـ فى الواقع ـ اخر الوثائق السياســـية التى طرحها النظام السياسى المصرى الذى انشأته ثورة يوليو ٠ وعلى عكس موقفه فى بداية تولية السلطة فان الرئيس السادات أخذ يعلن ـ بشكل تدريجى ـ

تنصله من وثائق الثورة ثم توارت ورقة أكتوبر نفسها ، عندما أعلن الرئيس السادات أنه ليست هناك وثيقة ملزمة الا الدستور · وعندما تولى الرئيس مبارك الحكم لم يهتم على الاطلاق باصدار وثيقة تحدد للنظام ايديولوجية معينـــة ·

غير أن هذا التحرر من الالتزام الايديولوجى المحدد ، الذى بدأ النظام السياسى المصرى يعرفه بشكل واضح منذ منتصـــف السبعينات بالذات ، لا يعكس مجرد « رغبة » الرئيس فى ذلك ، وانما هو يعبر ـ فى جوهره ـ عن حقيقة أن المتغيرات التى عرفتها مصر ، بدءا من ذلك الوقت كانت من العمق والسرعة بحيث وقفت أمامها ـ أو على وجه الدقة : خلقها ـ الدولة مشدودة وعاجزة عن ملاحقتها · وقد انعكس هذا بوضوح فى شكل تراخى قبضة الدولة على كافة المستويات : فالتنظيم السياسى الواحد لم يعد قادرا على استيعاب القوى السياسية والاجتماعية المتعددة التى تمت فى المرحلة السابقة ، والمصاعب التى واجهتها المشروعات العامة اتاحت الفرصة لازدهار القطاع الخاص ـ خاصة مع تدفق أموال النفط ، والاحتكار الثقافى للدولة تهاوى أمام المنجزات التكنولوجية فى مجال الاتصال ·

فى ضوء ذلك ، فان تحديد موقف النظام من « القطاع الخاص » لا يتم من خلال فحص ايديولوجية متكاملة أو شبه متكاملة يعلنها النظام ، وانما يتم مباشرة بفحص ما يعلنه النظام ازاء تلك القضية تحديدا · وفى واقع الأمر ، فان فحص ذلك الموقف من القطاع الخاص ، انما يدلنا ـ أكثر من غيره ـ على مجمل الموقف الفكرى للنظام ، بصرف النظر عن تعبيره عن نسق فكرى متكامل فى شكل ايديولوجية محددة ·

واعتمادا على فحص كل من : ورقة أكتوبر (التى اعلنت عام ١٩٧٤ فى ظل الاتحاد الاشتراكى) ، وبيان اعلان قيام تنظيم مصر العربى الاشتراكى (منبر الوسط) فى مارس ١٩٧٦ (والذى تحول الى حزب مصر فى نوفمبر من السنة نفسها ، ثم تحول الى الحزب الوطنى الديمقراطى فى ١٩٧٨) ، وكذلك الاطار الفكرى « للحـــزب الوطنى الديموقراطى المعلن فى ١٩٧٨ » يمكن طرح عدد من الملاحظات :

١ ـ التقلب فى تحديد الوزن « النسبى » للقطاعين العام والخاص :

لقد اعلنت ورقة أكتوبر أنه « فى ظل سياسة الانفتاح ، وتشجيع القطاع الخاص ، والاستثمار العربى والاجنبى ، يظل القطاع العـــام هو الاداة

الأساسية لتنفيذ أى خطة للتنمية ، وهو الذى يتولى المشروعات الأساسية التى لا يقدم عليها غيره » · « كما أن القطاع العام يظل الأداة الأساسية للتعبير عن الارادة الوطنية فى تشكيل اقتصادنا الوطنى » ·

وبالرغم من أن الورقة أعلنت أنه « آن الآوان لأن تختفى هذه الظروف (أى ظروف عدم تشجيع القطاع الخاص) نهائيا ، وان يجد القطاع الخاص من الاستقرار الفعلى والتشجيع ، ما يشجعه على الاندفاع بأقصى ما لديه الا أنها حرصت على ايراد ذلك بشكل لا يتناقض مع ما جاء فى الميثاق ، قائلة : « ان مواثيق الثورة واضحة من حيث أنها لا تدعو للتأميم الشامل ، ولا تقتصر الساحة على القطاع العام ، انما تقرر مبدأ سيطرة الشعب على وسائل الانتاج الاساسية ، بمعنى ضمان استخدام تلك الوسائل لصالح التنمية » ·

وبعد اعلان ورقة أكتوبر بعامين تقريبا ، صدر اعلان قيام « تنظيم مصر العربى الاشتراكى » و « برنامج التنظيم » فى مارس ١٩٧٦ متضمنا تفصيلات أكثر وضوحا وشمولا حول دور القطاع الخاص · وذكر اعلان قيام التنظيم أنه « آن الاوان لحسم واستقرار موضوع الملكية فى مصر ، وفى مقدمة ما اعلن حسمه « انتهاء سياسة التأميمات ـ وما يتصل بها من مصادرة الأموال ـ وعدم فرض الحراسة الا وفقا للقانون وبحكم القضاء ، وعندما استعرض الاعلان مجالات النشاط الاقتصادى المختلفة ، لم يستبعد امكانية مشاركة القطاع الخاص فى أية مشروعات بما فى ذلك مشروعات البترول والثروة المعدنية والموانى والطرق والمواصلات ، ومرافق الميـــاه والكهرباء والطاقة » ، بل وكذلك « التعليم » · وأكد الاعلان أن قضية الانفتاح الاقتصادى « هى ضرورة قومية ، وليست سياســـــة أو مبادىء ايديولوجية » · ثم جاء فى برنامج التنظيم بكل وضوح : « ويؤمن التنظيم ،فى الخط السياسى بالنسبة لمجالات نشاط القطاع الخاص ، بضرورة مشاركة القطاع الخاص فى كافة مجالات نشاط الانتاج والتوزيع والتصدير ، وان أى قيود حالية فى بعض المجالات هى قيود مرحلية » ، وبداهة ، فقد انطوى ذلك على نقض صريح لما سبق أن ورد فى الميثاق ، بل واختلاف عما جاء فى ورقة أكتوبر ·

غير أن « الاطار الفكرى » للحزب الوطنى الديمقراطى » ، والمعلن فى ١٩٨٣ جاء أقل حسما بكثير من برنامج حزب مصر ، وقد أكد « الاطار » على أن القطاع العام « هو الركيزة الأساسية لقيادة عملية التنمية الاقتصادية، ولتحقيق مزيد من الرفاهية للمجتمع » · أما بالنسبة للقطاع الخاص · فان

الوظيفة الاجتماعية له هى خير ضمان لازدهاره وتوسعه » . وذكرت الوثيقة أن عناصر هذه الوظيفة الاجتماعية هى : « أن تأتى مشروعات القطاع الخاص ضمن اطار الخطة القومية للتنمية ، وان يخضع القطاع لنظام ضريبى يحقق العدالة فى توزيع الثروة والدخل ، ويقوم على أساس التصاعد فى فرض الضريبة ، ويرتبط أساسا بعائد النشاط لاقتصادى » . ومع أن الاطار الفكرى للحزب الوطنى لم يشأ تحديد الحجم النسبى لكل من القطاعين العام والخاص « على أسس جامدة ومحددة مسبقا » الا أنه تحدث بعد ذلك عن « عدم الاخلال بالمركز القيادى الذى يتبناه القطاع العام » وذلك كمعيار لحدود العلاقة بين القطاعين .

٢ ـ المفارقة بين الافكار المعلنة والواقع :

يندهش القارىء فى هذه الأيام لما تضمنته « ورقة أكتوبر » ـ التى جرى الاستفتاء عليها فى مايو ١٩٧٤ ـ من أفكار تؤكـــد على الملامح « الاشتراكية » المستمرة للنظام ، فالورقة تقول بالنص : « لقد أرجف الذين زعموا أننا نريد أن نلغى الميثاق ، أو أن نعدل عن اشتراكيتنا » ... « ان وثائق الثورة لا تنسخ بعضها بعضا ، ولكنها تكمل بعضها البعض » وفى ضوء التطورات التى تلت اعلان هذه الوثيقة ، يبدو حاليا أنها كانت مكتوبة بتلك الصياغة لتحقيق أغراض ســـياسية وقتية معينة ، وليس للتعـــبير عن موقف حقيقى للنظام .

غير أن ما هو أهم من ذلك ، أن كافة الوثائق والخطب والبيانات الرسمية انما كانت تأتى فى تبريراتها تالية للاجراءات التى تتخذ أو أقل فيما تعلنه عما كان يتم فى الواقع . ومع كل التحفظات التى وردت فى ورقة أكتوبر فان القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والأجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كافة المجالات تقريبا ، مما انطوى ليس فقط على امكانية الغاء مبدأ « سيطرة » القطاع العام على قطاعات الاقتصاد القومى الاستراتيجية ، بل وأيضا امكانية تقليص حجم هذا القطاع بالنسبة للقطاع الخاص .

والأمر نفسه ينطبق على « قوانين » الانفتاح الاقتصادى الرئيسية ، وفى مقدمتها قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى فتح أبواب التصدير والاستيراد أما القطاع الخاص وكسر احتكار الدولة للتجارة الخارجيـــة عدا بعض الاستثناءات ، والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الذى حرر معاملات النقـــد

الاجنبى بالداخل ، واباحة نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، وانهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع ٠

٣ ـ اختفاء مفهوم « الملكية المستغلة » :

لا يعادل الحضور الكثيف لمفهوم « الملكية المستغلة » و « رأس المال المستغل » فى الخطاب السياسى الرسمى فى الستينات ، الا الاختفاء الكامل لذلك المفهوم من الخطب والوثائق الرسمية فى حقبة الانفتاح ٠ وبعبـــارة أخرى ، **فان التفرقة بين ملكية وأخرى لم تعد استنادا الى فكرة « الاستغلال »** وانما اضحت تستند فقط الى أداء الضريبة ٠ وكمـــا يذكر برنامج تنظيم « مصر » ، فان الكسب المشروع هو من حق الأفراد « ماداموا يقدرون حق الشعب والدولة عليهم من ضرائب » وذكر الرئيس السادات مرارا تلك الفكرة٠

خاتمة : البحث عن ايديولوجية :

١ ـ فى سعى هذه الورقة الى تحديد « موقع القطاع الخـــاص فى ايديولوجية النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٨٨ » حاولت أن تربط بين هوية النظام ، أو ـ على وجه الدقة ـ هوية النخبة الحاكمة ، وبين موقفها من القطاع الخاص ، كجزء من موقفها الايديولوجى بشكل عام ٠ وقد اعتبرت الورقة أن أهم ملامح تلك النخبة قد تحددت أولا بانتمائها الى الطبقة الوسطى، وثانيا بطابعها العسكرى ، وانها اكتسبت ـ مع الوقت ، خاصة بعد ١٩٦٠ ـ طابعا بيروقراطيا، يسمح لنا بادراجها ضمن مفهوم «البرجوازية البيروقراطية» وقد ظهرت هذه البرجوازية البيروقراطية كأحد معالم نظام رأسمالية الدولة فى مصر الناصرية ، فى الستينات ٠

أما ايديولوجية النظام السياسى المصرى منذ ١٩٥٢ فقد تبلورت من خلال التجربة والخطأ عبر المراحل المختلفة لتطور النظام ، وأهم سمات تلك الايديولوجية فى الحقبة الناصرية كانت طابعها « الشعبى » أى تركيزها على مفهوم « الشعب » كحقيقة تعلو فوق أى انقسامات طبقية أو غيرها ، وسعيها لتنظيم المجتمع والدولة وفق هذا المفهوم ٠

٢ ـ فى ضوء ذلك ، رصدت الورقة أربعة مراحل لموقف النظام السياسى المصرى من القطاع الخاص ٠ وفى حين يفترض أن ذلك الموقف يمكن تفسيره بعوامل كثيرة ، فقد ركزت الورقة على ظروف النخبة الحاكمة وتطور وضعها

السياسى ، كمحدد لموقفها من القطاع الخاص وقد تحـــددت تلك المراحـــل الأربعة فى :

ـــ المرحلة الأولى ، مرحلة المهادنة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٠) لم نتفق فى الورقة مع القول الشائع بأن ثورة يوليو قد أتاحت فى بدايتها أفضل الظروف للقطاع الخاص ولكنه أحجم عن المشاركة فى التنمية ، بل طرحت الورقة فكرة ان تناقض النخبة الحاكمة الجديدة مع القطاع الخاص الكبير كان حتميا بحكم انتماءاتها وتوجهاتها ، وأن المناخ الحقيقى للاستثمار ولنشاط القطاع الخاص لم يوجد فى تلك الفترة ، بصرف النظـــر عن القـــوانين والتشريعات التى صدرت فى حينها ٠

ـــ المرحلة الثانية مرحلة « الهجوم » (١٩٦٠ ـ ١٩٦٧) التى شهدت حملة التأميم الشاملة لمنشآت القطاع الخاص (أو الرأســـمالية الكبيرة) وشددت الورقة هنا على أن التأميم كان جزءا لا يتجزأ من استراتيجية نخبة الطبقة المتوسطة لاحكام قبضتها على الاقتصاد ، وبناء مشروعها السياسى ـ الاقتصادى ، أى رأسمالية الدولة ، والاندفاع فى طريق التنمية المتمحورة حـــول الدولة ٠

المرحلة الثالثة ، مرحلة « التراجع » (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤) ويقصد بها الكف عن سياسات التأميم وعن محاصرة القطاع الخاص ٠ وقد اشارت الورقة فى تفسير هذا التراجع ، الى تداعيات نموذج التنمية الذى اتبع فى الستينات ، والضغوط الخارجية التى وصلت ذروتها بحرب ١٩٦٧ ، ولكنها شددت بالذات على تبلور « البرجوازية البيروقراطية » كطبقة مسيطرة ورأت الورقة أن مصالح هذه الطبقة وتوجهاتها ، ما كان يمكـــن أن تتناقض مع القطاع الخاص أو تحاربه ٠ وقد حدث ذلك كله ، فى اطار تفكك الايديولوجية الشعبية التى جسدها الميثاق ٠

ـــ المرحلة الرابعة هى مرحلة « الوفاق » وتمتد من ١٩٧٤ حتى الآن٠ وقد وجدت هذه المرحلة أساسها الموضوعى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من تطورات ٠ وفى ظل حالة من التفكك الايديولوجى تقلبت المواقف المعلنة ازاء القطاع الخاص ، وسبق التطبيق على الافكار والنظريات ، واختفى مفهوم « الاستغلال » كمعيار للحكم على القطاع الخاص ٠ وقد لاحظت الورقة أن ما جاء فى وثائق تنظيم مصر العربى الاشتراكى من موقف ازاء القطاع الخاص هو أكثر وضوحا وحسما مما جاء فى وثائق خلفه ، أى : الحزب الوطنى الديمقراطى ٠

٣ - ويعبر هذا التطور فى موقف النظام السياسى من القطاع الخاص منذ ١٩٥٢ حتى الآن عن تطور علاقة الدولة بالقوة الاقتصادية المتمثلة فى الرأسمالية الكبيرة · ففى الستينات سعت الدولة الى السيطرة على القوة الاقتصادية بتقليم اظافر الرأسمالية الكبيرة · ومع انهاك الدولة فى بداية حقبة الانفتاح وبدء انتعاش رأس المال الخاص سعى هذا الاخير الى السيطرة على الدولة ، وهو ما بدا فى الاعوام الأخيرة لحكم الرئيس السادات ، أما فى عهد حسنى مبارك فان هناك سعيا قويا لتحقيق استقلال (نسبى) للدولة عن الرأسمالية الكبيرة ·

٤ - يمكن القول ، بناء على ما سبق أن الطابع البيروقراطى الغالب على النخبة السياسية فى مصر الآن ، ونشأة أغلب عناصرها فى ظل حكم الضباط الأحرار ، ما يزال يجعل من الصعب عليها المبادرة بايجاد المناخ الحقيقى لنمو وازدهار القطاع الخاص ، وربما كان اعتمادها على مجرد اصـــدار القوانين والتشريعات واللوائح وعدم تعديها الى مجمل الاوضاع السائدة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا دليلا واضحا على ذلك ·

٥ - ويمكن القول أيضا ، ان فى مقدمة النتائج السلبية لسياسة الدولة ازاء القطاع الخاص حتى منتصف السبعينات تقريبا ، كان هو حرمان البلاد من طبقة المنظمين أو رجال الأعمال من ذوى المبادرة ، ويستلزم اعادة تكوين هذه الطبقة وقتا كافيا ومناخا مستقرا ملائما ، فضلا عن ترسخ الشعور بالانتماء الوطنى ·

٦ - على عكس الحال فى الستينات ، حينما تبعت اجراءات التأميمات محاولات « للتنظيم » وبناء ايديولوجية « اشتراكية » متكاملة ، بالرغم من ضعف الأساس المادى الموضوعى لها ، فان توجهات السبعينات ثم الثمانينات لافساح المجال للقطاع الخاص ، وفتح طريق التنمية الرأسمالية ، لم تصادف حتى الآن محاولة جادة لتقديم تصور نظرى متكامل ، بالرغم من توافر أساس مادى معقول لها ·

وفى الواقع ، فان هناك حاجة ماسة لبلورة فكر لبرالى مصرى حديث، يتصل بجذوره القديمة ، ويطرح مقولاته لتطوير مصر ، ليس فقط فى المجال الاقتصادى وانما أيضا فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية ·

الهـــــوامش

(١) أن تعبير النخبة أو الصفوة السياسية Political Elite يشار به الى الاقلية الصغيرة من الافراد فى المجتمع ، التى تسيطر على عملية التخصيص الاكراهى للقيم فيه · وفى حين أن ذلك المفهوم يسود كتابات دارسى النخبة الأوائل خاصة باريتو، وموسكا ، فان هؤلاء الدارسين وكذلك الاجيال التالية لهم اهتموا بالتركيز على نواح معينة مختلفة تتعلق بتكوين النخبة السياسية أو ممارساتها ، ولذلك فان المفهوم الاكثر دقة للنخبة انما يقوم على التأليف بين العنصر « التنظيمى » الذى يلح عليه « ميتشلز » و « موسكا » والعنصر « الاجتماعى ـ الاقتصادى » الذى لح عليه اخرون مثل «برنهام » « ورايت ميلز » ·

انظر :

د· السيد الحسينى ، مقدمة الترجمة العربية فى : بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة وتقديم د· محمد الجوهرى واخرين (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) ص٧،و:

Nazih N. Al-Ayubi, Bureaucratic Evolution and Political Development : Egypt 1952-1970, Ph.D. Dissertation, St. Antony's College, Oxford, 1975.

(٢) Ian Roxborough, Theories of Underdevelopment (London : The Macmillan Press Ltd., 1979), p. 77.

(٣) انظر ـ حول النخبة السياسية فى مصر ـ خاصة مصر الناصرية :

Shahrough Akhavi, "Egypt : Neo Patrimonial Elite", in : Frank Tachau, Political Elites and Political Development in the Middle East (New York : Schenkman Pub. Co., 1975); Shahrough Akhavi, "Egypt : Diffused Elite in a Bureaucratic Society", in : Zilliam Zartman, et al., Political Elites in Arab North Africa (London : Longman, 1982); Leonard Binder, in a Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum in Egypt (Chicago : University of Chicago Press ; 1978); Dekmejian, op. cit., Robert Springborg, "Patterns of Association in the Egyptian Political Elites", in George Lenczowski, Political Elite in the Middle East (Washington, D.C., American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975); Perimutter, op. cit.; Illiya Harik, The Single Party as a Subordinate Movement : The Case of Egypt, World Politics, Vol. 26, No. 1, October 1973; Clement H. Moore, Authoritarian Politics in Unincorporated Society :

The Case of Nasser's Egypt, World Politics, Vol. 6, No. 2, January 1974. Binder, op. cit., p. 30.

(٥) مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ) الجزء الثانى ، ص ٦١ ٠

(٦) المرجع السابق ، الجزء الثالث ، ص ٦٣٥ ٠

(٧) Akhawi, Egypt : Diffused Elite, op. cit., p. 226.

(٨) Perlmutter, op. cit., p. 208.

(٩) Akhawi, op. cit., p. 227.

(١٠) مجموعة خطب وبيانات وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٥٨٥ ٠

(١١) المرجع السابق ، ص ٥٩٩ ٠

(١٢) فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، حوار مع محمد حسنين هيكل (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥) ص ١٨٠ ٠

(١٣) د٠ على الدين هلال ، تطور الايديولوجية الرسمية فى مصر : الديمقراطية والاشتراكية ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) مصر فى ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧ (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) ص ١٢٤ ٠

(١٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة : دار الموقف العربى ، د ٠ ت) حـ ٣ ص ١٤٩ ٠

(١٥) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٢ ص ٦٢٩ ٠

(١٦) المرجع السابق ، حـ ٣ ، ص ٥٨٥ ٠

(١٧) المرجع السابق ، حـ ٣ ص ٥٨٦ ٠

(١٨) جريدة الاهرام فى ١٩٦١/١٠/٢١ ٠

(١٩) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ١٤٥ ٠

(٢٠) د٠ على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ ٠

(٢١) المرجع السابق ، ص ٨٧ ٠

(٢٢) المرجع السابق ص ١٢٠ ٠

(٢٣) Ian Roxborough, op. cit., p. 107.

(٢٤) المرجع السابق ، ص ١١٠ ٠

(٢٥) على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ٠

(٢٦) انظر :

James Petras, ed., Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World, (New York : Monthly Review Press, 1978), p. 87.

(٢٧) د٠ محمود متولى ، الفصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطـــورها (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢٥٧ ٠

(٢٨) خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٣ ،ص٢٤٢٠

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٩١ ٠

(٣٠) المرجع السابق ، الجزء الثانى ، ص ٤٢٤ ٠

(٣١) من خطاب لعبد الناصر فى١٣/١٢/١٩٥٢ ، المرجع السابق ، حـ١ ،ص١٨٩٠

(٣٢) من خطاب لعبد الناصر فى٦/٤/١٩٥٤ فىوفود عمال السويسوالاسكندرية٠

(٣٣) د٠ محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٧ ٠

(٣٤) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ ٠

(٣٥) المرجع السابق ، ص ٢٦٣ ٠

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ٠

(٣٧) مجموعة خطب وتصريحات ، مرجع سابق ، حـ ١ ، ص ١٤٥ ٠

(٣٨) المرجع السابق ، ص ١٨٩ ٠

(٣٩) خطاب لعبد الناصر فى ٣٠/٤/١٩٥٤ انظر : المرجع السابق ، ص ١٩٠ ٠

(٤٠) جمال عبد الناصر ، ثورتنا الاجتماعية مجموعة الخطب التى القيت فى مؤتمرات التعاون (القاهرة ، مصلحة الاستعلامات د٠ت) ص ١٥ ٠

(٤١) على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ٠

(٤٢) د٠ محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ ٠

(٤٣) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ٠

(٤٤) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ٠

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٢٧٦ ٠

(٤٦) خطب وتصريحات الرئيس جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ٠

(٤٧) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، الحلقة الخامسة ، فى الاهرام ١٩/١٠/١٩٨٨ ، ص ٦ ٠

(٤٨) محمود متولى ، المرجع السابق ، نقلا عن :

Riad Hassan : l'Egypte Nasserienne, pp. 77-84.

(٤٩) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٦ ٠

(٥٠) John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat Political Economy of Two Regimes (N.J. Princeton Univ. Press, 1983), p. 57.

(٥١) Mark Cooper, The Transformation of Egypt (London: Croom Helm, 1982), p. 17.

(٥٢) Ellen Kay Trimberger, Revolution from above : Military Bureaucrates and Development in Japan, Turkey, Egypt and Peru (N.J. Transaction Books, 1978), p. 129.

(٥٣) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ ٠

(٥٤) Jose Nun, "Latin American Phenomenon, The Middle Class Military Coup" in : Trends in Social Science Research in Latin American Studies (Berkely : Univ. of California, 1956), p. 82.

(٥٥) Clement Moore, Autoritarian Politics in Unincorjorated Society. The Case of Nasser's Egypt, in : World Politics, Vol. 6, No. 2, Jan. 1974, p. 195.

(٥٦) خطب وبيانات وتصريحات الرئيس عبد الناصر ، مرجع سابق ، حـ ٤ ، ص ١٥٥ ٠

(٥٧) عمرو محيى الدين ، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٣٢٤ ٠

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ٠

(٥٩) Mohamed Said, The Rise and Decline of Bureaucratic Bourgeoisie in Egypt, a paper presented at the Conference of African Studies Association, Washington D.C., 1982, p. 4.

(٦٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، وثائق عبد الناصر ، حـ ١ ، (القاهرة : الاهرام ، ١٩٧٣) ص ٥٩٧ ٠

(٦١) المرجع السابق) ص ٤٦٧ ٠

(٦٢) المرجع السابق ، حـ ٦٧ ، ص ١٨٦ ٠

(٦٣) جوده عبد الخالق ، الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ ـ ٤٠٣ ٠

تعقيب أ٠د٠ جـــلال أمين
على بحث

الدكتور ـ أســامه الغزالى حرب

الموضوع الذى نحن بصدده ، والذى أختار الدكتور أسامة الغزالى حرب أن يكتب فيه ، هو من الموضـــوعات التى لا تثير بطبيعتها خـــلافا ايديولوجيا حادا ، وقد لا تثير مثل هذا الخلاف على الأطلاق ٠ فيمكنك أن تقرأ هذا البحث بأكمله دون أن تعرف ما اذا كان الكاتب يتعاطف مع القطاع الخاص أم مع القطاع العام ٠

فالموضوع فى الأساس تاريخى ، يحاول فيه الباحث ان يعرض تطور موقف النظام السياسى فى مصر من القطاع الخاص منذ قيام الثـورة حتى الآن ٠ ومن ثم فالذى يتوقعه من يقبل على قراءة الورقة هو ان يجد وصفا لهذا التطور ، وتقسيمه الى مراحل متميزة ، ولكن الأهم من ذلك هو ان يجد تفسيرا للتحول من مرحلة الى أخرى ـ فقد تميزت هذه الفترة بتحولات جذرية من نظام مهادن للقطاع الخاص فى الخمسينات ، الى نظام معـــاد له فى الستينات ، الى نظام مشجع ومحبذ له فى السبعينات والثمانينات ٠

فما تفسير هذا التقلب الشديد من سياسة الى نقيضها ؟

وأصارح الدكتور أسامة وأصارحكم بأنه على قدر انبهارى بسلاسة الورقة ووضوحها ، وهى تحاول ان تتبع التطورات التى لحقت بموقف النظام من القطاع الخاص ، وتقسيمها الى أربع مراحل متميزة ، على قدر اعجابى بهذا الجانب من الورقة ، فانه قد خاب أملى وأنا أبحث فيها عن تفسير لهذا التطور وهذا التقلب من سياسة الى نقيضها ٠

ولا أخفى عليكم أننى شخصيا أتبنى نظرة معينة فيما يتعلق بتفسير هذا التطور ، وهى نظرة تعطى أهمية وأولوية خاصة لما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية ولتقلب ظروف الدولة بوجه عام ٠

فأنا أعتقد مثلا أن تحول السياسة الاقتصادية فى مصر من سياسة تقوم على تدعيم القطاع العام وترسيخ قواعده ، الى سيـــاسة الانفتـــاح وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وهذا التحول يرجع فى الأساس

الى ضغوط السياسة الخارجية وبالذات ضغط الادارة الأمريكية على ما يسمى بصانع القرار فى مصر ٠

وبالمثل فانى أعتقد ان اتسام السنوات الأولى للثورة (أى بين ١٩٥٢ ، ١٩٥٨) بسياسة مهادنة القطاع الخاص وتشجيعه يرجع بدوره الى ان هذه السنوات الأولى تتسم بتصدى الثورة لمصالح الاقتصـــادية والسياسـية للاستعمار القديم ، أى للمصالح البريطانية والفرنسية والأوربية عموما ، وانها كانت تحتاج الى دعم الولايات المتحدة ومساندتها فى هذا التصدى ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحقيق جلاء الجيوش البريطانية ، وبتأميم قناة السويس ، فضلا عن تصفية النفوذ السياسى للمؤسسات والأحزاب القديمة المرتبطة بالاستعمار البريطانى ٠

كانت حكومة الثورة تحتاج فى تلك السنوات الأولى للتأييد الأمريكى ، وهذا فى اعتقادى كان من أهم الأسباب التى جعلت حكومة الثورة تهادن القطاع الخاص فى سنواتها الأولى وتتبنى أسلوبا أمريكيا فى الاصلاح ، كما يتضح من قوانين الاصلاح الزراعى الأولى ، ومن قوانين تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى التى صدرت فى تلك الفترة ٠

على العكس من ذلك نجد أن الفترة الوسطى التى شهدت الهجوم على القطاع الخاص ، والتى عرفت باسم التطبيق الاشتراكى فى مصر ، أى التى امتدت بالتقريب طوال الستينات ، شهدت أيضا انحسارا شـــديدا للنفوذ الأمريكى فى مصر ، ونمو علاقات الصداقة الوطيدة بين مصر والمعسكر الشرقى ، وتبنى مصر لسياسة عدم الانحياز ٠

من المستبعد جـدا اذن أن يكون قيـــام النظام الاشـــتراكى فى مصر فى الستينات وثيق الصلة بطبيعة النظام الدولى والعلاقات الدولية ونمو حركة عدم الانحياز ، خاصة وأن هذه الفترة ـ كما يشير الدكتور أسامة نفسه ـ قد شهدت نمو نظم مماثلة ، تقوم على تدخل الدولة الشديد فى الاقتصاد ، فى بلاد أخرى كثيرة من بلاد العالم الثالث ٠

هذا التفسير الذى اثبناه والذى يقوم على أولوية العوامل الخارجية ، لا أطالب بالطبع الدكتور أسامة الغزالى بأن يتبناه ، ولكن كنت أتوقع منه على الأقل ان يناقشه ، وأن يطرحه كمجرد احتمال ، وأن يذكر الظـــروف الخارجية ذكرا ولو عابرا كعوامل مساعدة فى هذا التحول ، ولكنه فى الحقيقة لم يفعل ٠

فالظروف الدولية لا تحتل أى مساحة على الاطلاق فى البحث ، ولا يتم ذكروها بالمرة ، ولا أظن ان اسم الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى يرد الا ربما مرة واحدة لكل منها دون أن يرتبط ذلك بتفسير التحول فى النظـام الاقتصادى المصرى ٠

من الواضح اذن أن الدكتور أسامة لا يتبنى تفسيرا يعطى الأولوية للظروف الخارجية ، فأى تفسير يتبنى ؟ هذا هو ما أصابنى بالحيرة الشديدة٠

فهو في بعض الأحيان يتكلم عن بعض العوامل وكأنها مسئولة عن التحول فى النظام الاقتصادى المصرى ، دون أن يبين بوضوح فى معظـم الأحوال العلاقة بينهما ٠

وبصرف النظر عن ذلك ، فان معظم هذه العوامل التى يذكرها لا أجدها صالحة على الأطلاق لتفسير هذا التحول ٠

انظر مثلا التفسيرات التى يقدمها للمرحلة الأولى وهى مرحلة مهادنة القطاع الخاص (١٩ ـ ٢٠) فهو يذكر من بينها العاملين الآتيين :

أولا : حاجة النظام لحشد كافة القوى فى مواجهة العدو الخارجى ابتداء من ١٩٥٦ ، الأمر الذى كان يتعارض فى نظره مع مهارات القطاع الخـاص ٠

ثانيا : الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ ، حيث ان الاشتراكية لم تكن مناسبة (على حد قوله) لبناء الوحدة فى بلد مثل سوريا ٠

هذان التفسيران لمهادنة القطاع الخاص فى الفترة (٥٢ ـ ١٩٦٠) لا أجدهما مقنعين ، فالتفسير الأول لا يبين لماذا هادن النظام القطاع الخاص حتى قبل عدوان ١٩٥٦ ، ويتعارض مع اشتداد عداوه النظام للقطاع الخاص بعد ١٩٥٦ عما كان قبلها ٠

والتفسير الثانى الخاص بالوحدة مع سوريا يتجاهل ان أهم الاجراءات الاشتراكية قد حدثت خلال سنوات الوحدة مع سوريا وهى اجراءات التأميم فى يوليو ١٩٦١ ٠

انى اتفق مع الباحث تماما فى رفضه للقول الشائع بأن احجام القطاع الخاص عن الاستثمار بالمعدل المرجو فى السنوات الأولى للدراسة كان على الرغم من أن الثورة قد هيأت له المناخ الملائم لهذا الاستثمار ٠

وانى اتفق معه فى أنه كان من الطبيعى أن يحجم القطاع الخاص فى تلك السنوات عن الاستثمار المنتج وان يتوجس خوفا من نظام لا يعرف طبيعته ولكن لا اجد الباحث قد قدم لى أى تفسير مقنع لمهادنة النظام للقطاع الخاص خلال الخمسينات · نفس الملاحظة يمكن أن أوردها على المراحل الثلاثة التالية ، والباحث لا يقدم تفسيرا مقنعا لا للتحول الاشتراكى فى الستينات ، ولا لما يسميه بمرحلة التراجع (٦٧ ـ ١٩٧٤) ولا لما يسميه بمرحلة الوفاق وهى المرحلة الممتدة من ١٩٧٤ وحتى الآن ·

ففى حديثه عن التحول الاشتراكى يبدو وكأنه يفسر هذا التحول تفسيرا طبقيا محضا ، فيقول :

« ان نخبة يوليو ، بحكم تكوينها الطبقى ، كان هدفها تجريد الطبقات الرأسمالية من نفوذها ، وان تجمع فى يدها القوة الاقتصادية الى جانب القوة السياسية » ·

ويبدو ان الذى يقصده الباحث هو أن يقول الفئة الحاكمة التى جاءت بها ثورة يوليو ، باعتبار انها كانت تنتمى الى فئة العسكريين من الطبقة الوسطى كان لابد ان تهاجم الطبقة الرأسمالية الكبيرة ·

وانى اتساءل كيف يستقيم هذا التفسير مع ما حدث بعد ١٩٧٠ حيث تحالفت نفس الفئة الحاكمة مع الطبقة الرأسمالية الكبيرة وقامت على خدمتها ؟ ان نفس الاشخاص الذين كانوا فى ظل عبد الناصر يرفعون شعار الاشتراكية ويسيرون فى ركابها فى الستينات ، هم أنفسهم الذين رفعوا شعار الانفتاح بعد وفاته وساروا فى ركاب المستثمرين الاجانب ·

ان النخبة الحاكمة فى مصر لم تتغير أشخاصها كثيرا منذ أوائل الستينات وحتى اليوم ، ولكن يتغير ولاؤها واتجاهها مع تغير توجه السياسة الخارجية بسبب ما تعرضت له مصر من ضغوط خارجية ·

حينما ينتقل الكاتب للمرحلة الثالثة ، التى يسميها مرحلة التراجع (٦٧ ـ١٩٧٤) أى مرحلة التراجع عن الاشتراكية ، يقدم لنا مجموعة من العوامل التى ساعدت على هذا التراجع يذكر من بينها : « المشاكل التى ترتبت على التنمية فى الستينات ، مثل تزايد الاستهلاك وعجز ميزان المدفوعات وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة الاستثمارات المطلوبة» (ص ٣٨) وهو بهذا ينضم للقائلين بأن التحول من الاشتراكية الى الانفتاح يرجع على الأقل جزئيا ، الى ما خلفته الاشتراكية من مشكلات ·

وأنا أرفض هذا التفسير رفضا باتا ، ليس لأنى انكـــر ان التنمية الاشتراكية أو المعتمدة على القطاع العام ، قد ترتبت عليها مشكلات ، ولكن لانى انكر ان جل هذه المشكلاتكان يستدعىبالضرورة التخلى عن الاشتراكية، بل الأرجح أن هذه المشكلات نفسها كان يمكن التصدى لها بفعالية ونجاح أكثر فى ظل استمرار الاشتراكية وان الانفتاح لم يحل هذه المشـكلات بل زادها تعقيدا ٠

ان كل هذه الملاحظات لا تنفى بأى حال اعجابى بسلاسة بحث الدكتور أسامه وسلامة وقوة توثيقه للتفسيرات التى لحقت بالنظام الاقتصـــادى المصرى طول العقود الأربعة الماضية ـ وانما يقتصر نقدى للبحث فى الواقع على نقطة واحدة ، هى ان البحث قد اهتم بالوصف أكثر من التفسير ، وانه حينما حاول تفسير اهتم اهتماما مبالغا فيه بما أعتقد أنه تغيرات طبقية طرأت على النخبة الحاكمة ، بينما قد يكون الاقرب للحقيقة أن تفسير النخبة الحاكمة كانت تتعامل مع ظروف دولية دائمة التغير ٠

أريد أن اختم هذا التعقيب بالقول بأنه من الغريب حقا هذا الاصرار من جانب كثير من الباحثين المصريين على تقديم تفسير طبقى وداخلى لما حدث من تطورات فى النظام الاقتصادى المصرى منذ الثورة فى الوقت الذى لا يسعنا فيه الا ان نلاحظ ان تطورات مشابهة للغاية قد شهدتها بلاد كثيرة أخرى فى العالم الثالث ، بل وأحيانا العالم الصناعى نفسه وفى نفس الوقت٠ فقيام انقلاب عسكرى فى مصر فى ١٩٥٢ يتخذ موقفا مهادنا من القطاع الخاص ، عاصرته انقلابات عسكرية مماثلة فى بلاد كثيرة من العالم الثالث اتخذت نفس الموقف من القطاع الخاص ٠ واتجاه مصر بعد ١٩٥٦ الى عدم الانحياز مع أعطاء الأولوية للقطاع العام صحبه نغمة اشـــتراكية تنادى بالتدخل الشديد للدولة فى مختلف بلاد عدم الانحياز من غانا الى أندونيسيا٠

والانفتاح الذى شهدته مصر منذ أوائل السبعينات ولاتزال تعيش فيه قد أصبح هو سمة العصر ليس فى العالم الثالث وحده بل وفى العالم الصناعى من بريطانيا الى الاتحاد السوفيتى والصين ٠ فاذا لم تكن ظروف الاقتصاد الدولى والعلاقات الدولية هى المسئولة عن هذه التطورات فكيف نفسر كل هذه التجارب فى نفس المراحل التاريخية ؟

وكيف نصر بعد ذلك على البحث عن تفسير داخلى محض يتعلق بمصر وحدها ؟ هذا هو مالا استطيع قبوله فى بحث الدكتور اسامة الغزالى حرب ٠

ومع الشكر